وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

اللرقم التسلسلي: ...../ 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010-2020

من إعداد:

- طرطار سماح
- سليمي كنزة

إشراف الأستاذ (ة):

- شنن نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. رايس فضيل	أستاذ	رئيســــــــا
د. شنن نبيل	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
د. ملاح وئام	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

" ن والقلم وما يسطرون "

الآية: (01) من سورة القلم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات.

واخص بالذكر الأستاذ الذي اشرف على هذا العمل الدكتور شنن نبيل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا ونحن بصدد تقديم هذه المذكرة أن نشكر ونحن ممتنين بالعرفان إلى كل الأساتذة الذين درسنا عندهم في السنوات السابقة.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى كل الزملاء والزميلات الذين درسوا معنا منذ البداية.

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، والتي غمرتنا بعطفها وحنانها

وأنارت لنا درب حياتنا بحبها.

إلى الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي ربانا على الفضيلة والأخلاق، وكان لنا درع أمان نحتمي به

وتحمل عبء الحياة حتى لا نحس بالحرمان.

إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي و زملاء الدراسة.

إلى كل من وقف معنا في لحظات الصعاب وساعدنا ولو بكلمة.

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا،

نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى قرة عيني، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى التي حرمت نفسها

وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني... إلى من وهبتني الحياة...منحتني الحب

والحنان، وربتني

حبيبتي أمي الحنونة

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل

تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في أزكى وأطهر فضيلة

ابي العزيز

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي أختي أميمة وأخوي زياد وعبد الرحيم

إلى أصدقائي وأحبتي وعلى رأسهم عواطف ساسي

إلى كل من شاهدت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم

أشقاء

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

ملخص البحث:

باللغة العربية:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من المواضيع الهامة في الوقت الراهن، وذلك بالتركيز على مؤشرات الأمن الغذائي المستدام والذي يعتبر من أهم القضايا الإستراتيجية التي تهتم بضمان توفير كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي للسكان بطريقة مستدامة ومستقرة، من خلال التركيز على أهم المؤشرات، إذ شهد في الجزائر عدة تقلبات وتحديات بالإضافة إلى السياسات التي أتبعتها الجزائر وتركيزها على الجانب الزراعي الذي يخدم تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

من خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على أهم مفاهيم الأمن الغذائي والمؤشرات المحددة له ومجموعة العوائق و الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيقه.

الكلمات المفتاحيـــــة: الأمن الغذائي المستدام، الفجوة الغذائية، استقرار الغذاء، استراتيجيات الأمن الغذائي

باللغة الانجليزية:

This study aims to highlight the realities of sustainable food security in Algeria, which is one of the most important strategic issues concerned with ensuring the provision of adequate quantities of healthy and nutritious food to the population in a sustainable and stable manner by focusing on the most important indicators. Algeria has witnessed several fluctuations and challenges in addition to Algeria's policies and its focus on the agricultural aspect that serves to achieve its food security .Finally, through the study's findings, a range of strategies have been reached through which to address the challenges that have arisen.

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للبحث	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأمن الغذائي المستدام	03
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام	03
أولا: الأمن الغذائي	03
ثانيا: التنمية المستدامة	07
ثالثا: الأمن الغذائي المستدام	14
رابعا: الفجوة الغذائية	17
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي المستدام	19
أولا: مؤشر توفر الغذاء	19
ثانيا: مؤشر الحصول على الغذاء	20
ثالثا: مؤشر استقرار الغذاء	20
رابعا: مؤشر الاستفادة من الغذاء	20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للأمن الغذائي المستدام	22
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	22
أولا: دراسات محلية	22
ثانيا: دراسات أجنبية	27
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	32
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الأمن الغذائي المستدام في الجزائر خلال الفترة 2010– 2020	

تمهيد	35
المبحث الأول: الأمن الغذائي في الجزائر	36
المطلب الأول: تطور وضعية الإنتاج الغذائي في الجزائر	36
1- مساحة الأراضي الزراعية	36
2- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية الحبوب	37
3- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية الخضر	39
4- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية الفواكه	40
5- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية اللحوم	41
6 - تطور إنتاج الحليب	43
المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر	43
1- مؤشر توفر الإمدادات الغذائية في الجزائر	43
2- مؤشر الوصول إلى الغذاء	45
3- مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية	46
4- مؤشر استخدام الأغذية	47
المبحث الثاني: آفاق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر	48
المطلب الأول: معوقات الأمن الغذائي	49
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي	50
خلاصة الفصل الثاني	52
خاتمة	53
قائمة المراجع	57

أولا: قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1_1)	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	36
(1_2)	مساحة الأراضي المستعملة للزراعة	41
(2_2)	تطور انتاج الحبوب للفترة 2010_2019	43
(3_2)	تطور مؤشرات الحبوب للفترة 2014_2019	45
(4_2)	تطور مؤشرات الخضر للفترة 2014_2019	46
(5_2)	يوضح تطورات مؤشرات الفواكه 2014_2019	47
(6_2)	تطور مؤشرات اللحوم للفترة 2014_2019	48
(7_2)	تطور مؤشرات الحليب للفترة 2010_2019	46

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(1_1)	مؤشرات التنمية المستدامة	34
(2_1)	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	42
(3_1)	متوسط كفاية الإمدادات الغذائية	50

مقدمة

من أهم التحديات التي تواجه دول العالم الأمن الغذائي، وذلك لأن تحقيقه ليس بالأمر السهل، ورهان تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان إمدادات كافية من الغذاء أمام فجوة غذائية قوية حيث تسعى العديد من الدول الناجحة نحو دفع عجلة التنمية بمختلف أبعادها خاصة الزراعية منها لاسيما بعد الأزمة العالمية للغذاء، للنهوض بالقطاع الزراعي والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

الأمن الغذائي هو توفير الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية صحية كافية وآمنة وذات قيمة غذائية مناسبة. والجزائر كباقي الدول تسعي لتحقيق أمنها الغذائي المستدام، وتعزيز استقلالها الغذائي لمواجهة النقص المتوقع في إمدادات الغذاء.ولكن بالرغم من المبادرات المشجعة فان التحديات الحالية تجعل السيادة الغذائية شبه مستحيلة أنيا. بل عليها أن تتحقق عبر مراحل وجملة من الإجراءات والاستثمارات والتحفيزات التي من شأنها تصب كلها في هذا التوجه .

سخرت الجزائر كل مجهوداتها لتحقيق على أمنها الغذائي فلم تعتمد على صادرات المحروقات فقط بل اتجهت إلى الإنتاج المحلي من حبوب وعلى رأسها القمح لسد حاجيات المواطن. وعملت على تشجيع الفلاحة الذكية من خلال إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في مجال الزراعة وتحفيز الشباب على الانخراط في البرامج ذات الطابع الفلاحي، كما عملت على دعم الفلاحة المحلية لا سيما في المناطق الصحراوية، وإعطاء فرص للشباب لإنشاء مشاريع مصغرة بهدف توفير المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن يوميا، ومن جهة أخرى قامت بعدة إصلاحات تتعلق بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من توسيع الأراضي الفلاحية ووضع مخططات إستراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي.

حيث قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تخلل كل فصل مبحثين، تحدثنا في المبحث الأول حول الادبيات النظرية للدراسة، أما في المحث الثاني تحدثا على الادبيات التطبيقية للأمن الغذائي.

في الفصل الثاني تطرقنا كذلك إلى مبحثين تحدثنا في المبحث الأول وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان أفاق الأمن الغذائي في الجزائر.

1- **إشكالية البحث:** تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال العديد من الاستراتيجيات والبرامج التي تضمن تأمين قدر كبير حاجيات أفراد المجتمع من الغذاء، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر تحقيق أمنها الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2010-2020؟

2- الأسئلة الفرعية: ولمعالجة هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يحقق الإنتاج الغذائي في الجزائر الأمن الغذائي؟
- ماهو واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ؟
- ماهي التحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام؟
- ما هي أهم التدابير التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي المستدام؟

3- الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- الإنتاج الغذائي في الجزائر يمكن أن يحقق لها الأمن الغذائي حيث رغم صعوبات التي واجهت الإنتاج الغذائي العالمي فالجزائر استطاعت توفير وإتاحة الغذاء للفرد بالكمية اللازمة.
- تحتل الجزائر مراتب متقدمة وفقا لمؤشرات الأمن الغذائي المستدام (توفر الإمدادات الغذائية، الحصول على الغذاء، استقرار الإمدادات الغذائية، استخدام الغذاء).
- لم تواجه الجزائر أية تحديات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- تبنت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أمنها الغذائي.

4-دوافع اختيار الموضوع:

لأن هذا الموضوع يعتبر حديث الساعة، وكذا الميول الذاتي لهذا البحث في مجال الأمن الغذائي بعد أن عشنا اضطرابات لجائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد منها ارتفاع أسعار السلع الغذائية نظرا للارتباط الوثيق بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والسياسي والقومي فإننا قمنا بدراسة هذه الظاهرة لتغطية جميع جوانبها، وتبيان أهمية العلاقة بين المواطن وأولويات متطلبات حاجته من الغذاء.

5- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع كونه يعتبر مسألة هامة في حياة البشر وذلك لأنه أهم سبب لبقاء الإنسان وتطوره فالعمل على توفير الغذاء يعتبر مسألة هامة في حياة الإنسان، لذلك حظي بالاهتمام من كل الجوانب سواء العالمية أو العربية أو المحلية خاصة بعد تزايد أسعار السلع الغذائية.

6- أهداف البحث:

يسعى هذه البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- السعي لمعرفة الأسباب الكاملة وراء مشكلة الغذاء في الجزائر.
- تحليل المشاكل الغذائية في الجزائر مع محاولة إيجاد الحلول والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقه.
- الكشف عن طبيعة الإنتاج الزراعي والفلاحي في الجزائر ومدى قدرتهم على تحقيق الأمن الغذائي، وما تضمنته الفجوة الغذائية.
- تقييم السياسات المنتهجة مع محاولة مناقشة الحلول المطروحة من طرف الدولة الجزائرية بهدف تحقيق أمنها الغذائي.

7- حدود البحث:

الحدود المكانية: تم دراسة هذا الموضوع على مستوى الجزائر كنموذج.

الحدود الزمنية: حيث تم اعتماد المجال الزمني للدراسة خلال الفترة من 2010-2020.

8- منهج وأدوات البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث قمنا بوصف الوضع الراهن وواقع الأمن الغذائي على مستوى الجزائر، والتغيرات التي شاهدتها مؤشرات الأمن الغذائي، مع عرض الدراسات السابقة ومقارنتها مع دراستنا الحالية كما قمنا بتحليل أكثر المؤشرات القياسية للأمن الغذائي الجزائري وإتاحته الغذائية وتوفره محليا بالاعتماد على مختلف البيانات والإحصائيات والمؤشرات الصادرة عن بعض المنظمات كالبيانات الدولية وغيرها.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية والتطبيقية للبحث

تمهيـد:

الأمن الغذائي المستدام هو مفهوم شامل يركز على توفير الغذاء الكافي والصحي للسكان الحاليين والأجيال القادمة، مع الحفاظ على استدامة النظم الغذائية والموارد الطبيعية، بحيث يهدف الأمن الغذائي المستدام إلى تحقيق توازن بين الإنتاج الغذائي والتوزيع العادل والاستهلاك المستدام، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة، والذي يتضمن مجموعة الأهداف كزيادة الإنتاجية الزراعية والتنوع البيولوجي، للحفاظ على الأنظمة البيئية وضمان استدامة الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى التغذية والصحة بتوفير الغذاء الصحي والتغذية المتوازنة للسكان. ويقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الأدبيات النظرية للأمن الغذائي المستدام.
- الأدبيات التطبيقية للأمن الغذائي المستدام

المبحث الأول:الأدبيات النظرية للأمن الغذائي المستدام

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على بعد مهم للأمن الإنساني، ألا وهو الأمن الغذائي المستدام الذي يهتم بضمان حصول الفرد على الغذاء الكافي والسليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان، وبذلك قصمنا هذا المبحث إلي مطلبين تحدثنا في المطلب الأول على الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام، أما في المطلب الثاني فخصصناه لمؤشرات الأمن الغذائي المستدام .

المطلب الأول:الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي المستدام

يعتبر الأمن الغذائي من الضروريات التي تسعى الدول لتحقيقها، في سبيل توفير الاحتياجات الغذائية لشعوبها وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على قسط الأجيال القادمة فيما يعرف بالأمن الغذائي المستدام، وفي هذا المطلب سيتم التعرف على الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الأمن الغذائي المستدام والفجوة الغذائية .

أولا: الأمن الغذائي

1. **تعريف الأمن الغذائي :**

للأمن الغذائي العديد من التعاريف، يعرف الأمن الغذائي بأنه: "قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين استيراد الأمن الغير المتعرض لتذبذب أو الأخطار من الخارج "[1].

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه: "يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتأمين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان". كما عرف الأمن الغذائي بأنه: توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة ونشطة"[2]

[1] رزايقية غراب،إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر– واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13– 2015،ص56

[2] سلاطنية بلقاسم،عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده،مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علوم الاجتماع،جامعة محمد خيضر –بسكرة،العدد05–2009 ،ص06.

أيضا نجد تعريف الأمن الغذائي بأنه :"يكون الأمن الغذائي عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التنمية بنمط حياة صحي ونشط "[1].

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي :" مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي .أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا "[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن تعريف الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج، أي يجب على الغذاء أن يكون متوفر لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن حيات صحية .

2- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي :

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها :[3]

أ- العوامل الديمغرافية: يعد التزايد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء إذا يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلاف مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحض، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى .

ب- العوامل الطبيعية: يغزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية.
- اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

---

[1] هاجر حلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات،جامعة الحاج لخضر،باتنة، دفاتر المتوسط، ص13.

[2] يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية،جامعة باتنة ،ص15

[3] زريقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر :واقع وآفاق، مرجع سابق الذكر ، ص57-58 .

- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- دور الإنسان في الإسراف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، والذي له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

ت- الخيرات التنموية الكلية : تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي الكثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطي اهتماما كبيرا لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان .

3- أركان الأمن الغذائي:

تتمثل أركان الأمن الغذائي فيما يلي :[1]

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر وصول واستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي .

إن توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وبكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي اكبر من نسبة الواردات، أما وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف .

[1] بن عيسى كمال الدين ،كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015 ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد14 ،العدد19 ،2018 ص3 .

كما يجب أن يكون هناك توزيع العادل لمختلف طبقات المجتمع بما في ذلك الهشة لأنه قد يكون هناك غذاء وفير على المستوى القطري لكن لا يصل إلى الفقراء بسبب محدودية الدخل ويضمن استقرار الركائز السابقة عملية تحقيق الأمن الغذائي بصفة مستدامة.

4- آليات تحقيق الأمن الغذائي

إن تزايد مشاكل الغذاء في العالم بأسره، ومعانات العديد من الدول من فجوة الغذاء استدعى أن تتجه الدول في سياستها ضد الجوع ولانعدام الأمن الغذائي مجموعة من الآليات والتي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:[1]

أ- الآليات القانونية. وتتمثل في:

- توفير قوانين ملائمة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي مشكل صارم، بتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة إلى ذوي الاختصاصات والكفاءات الزراعية .
- جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية من خلال وضع أطر قانونية تعمل على تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير البيئة العملية المساعدة .
- تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والجمركية، وتحرير التجارة بالسلع الزراعية المحلية وتوفير الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية .

ب- الآليات المؤسساتية. من أهم هذه الآليات نذكر:

- إقامة خلايا ومراكز معينة بتطوير وتحسين الإنتاج الغذائي بتبني سياسات واستراتيجيات مدروسة.
- تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة التي تهتم بالمشاريع الزراعية النوعية والتي تعنى بزيادة الإنتاج وتحسينه.
- عمل المؤسسات الرسمية على وضع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي تسعى أي دولة لتحقيقه، وتجنبا لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المصدرة .

[1] هاجر خلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مرجع سابق الذكر، ص 21-22

- سعي المؤسسات الرسمية إلى وضع سياسات فعالة في حالة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية.

ت- الآليات الإجرائية: وتتمثل هذه الآليات في:

- تشجيع ودعم الحركات التعاونية الزراعية، وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير كل المستلزمات لنجاح هذا الأخير.
- توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكنة، بذور محسنة، أسمدة وحيوانات مهجنة.
- انتقاء الأطر الفنية وتأهيلها وتوزيعها على الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين جودته .
- منح الامتيازات والتسهيلات للدول الراغبة في إنتاج المحاصيل الزراعية التي تعاني الدول النامية نقصا فيها .
- تطور أنظمة الرقابة على الكافية الإنتاجية "إنتاجية العمل" من خلال الاعتماد على المعطيات التالية:
- الأصول الرأسمالية، الناتج الرأسمالي المستثمر، النفقات الإدارية، الطاقة الإنتاجية المخططة، الطاقة الإنتاجية الفعلية.

ثانيا: التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة :

إن تغيير مجتمع واقتصاد العالم ليعتمد على قاعدة مستدامة هو بمثابة التحدي الأكبر في هذه المرحلة، فهو تحد لم يسبق له مثيل من حيث حجمه، مضمونة هو العالم بأسره، ويتطلب تغييرا جذريا في الوعي والتنفيذ على حد سواء وينادي لرؤية متجددة، حلم جديد وتوجيهات حديثة لبلورة واقع متطور وجديد.

العالم منظم بشكل عجيب كي يدعم عيشة رغيدة، لكننا نحن البشر، مسسنا بشكل متواصل بكل عنصر ضروري في تركيب ونسيج عالمنا المعقد، هذا المنهج ينبغي تغييره، من اجل إحداث التوازن في هذه المنظومة بشكل كامل ومستدام .

إن الغاية من تحديد مصطلح الاستدامة كمبدأ تنظيمي هي إعداد منظمة متشابكة تعمل جيدا بين الفرد، المجتمع، الاقتصاد والقدرة على استخراج قدرات تجدد المنظومة البيئية الداعمة للحياة على وجه

الكرة الأرضية، هذه المنظومة تمثل توازنا معينا في التفاعلات بين مجتمع ما بين قدرة التحمل لدى البيئية المحيطة به، وينبغي لهذا التوازن أن يكون بمثابة نقطة الارتكاز الأهم في تحديد الاستدامة.

إن التحديد الحالي الأكثر شيوعا لمعنى الاستدامة يحرص على الإنصاف بين الأجيال، وهو بلا شك فكرة هامة، لكنها تخلق صعوبة ما، لأنه لا يمكن دائما تحديد احتياجات الأجيال القادمة بسهولة، تحديد بديل للعلاقات بين المجتمع وطاقة التحمل للبيئة المحيطة به يطرح نهوضا عمليا أفضل، لأنه يشتمل على عدد من متغيرات التطوير القابلة للقياس مثل :عدد السكان، سرعة استنفاذ المواد، تأثيرات على القدرة الاستيعابية للمصارف، قياس الرفاهية، وما إلى ذلك. وعليه يطرح تحديد للاستدامة ساري المفعول أيضا بالنسبة للمجموعات السكانية من كل الأطراف، وكذلك بشكل خاص بالمجوعات البشرية. [1]

من خلال هذا تعرف الاستدامة بأنها :"توازن ديناميكي في صيرورة التفاعل بين المجتمع وبين قدرة الاحتمال البيئية بحيث تتطور المجموعة السكانية حتى درجة تعبيرها عن أقصى درجات طاقتها دون التأثير بشكل سلبي ودائم على قدرة الاحتمال التي تتمتع بها البيئة التي تعتمد عليها ".

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة خيث عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[2]. كما عرفت التنمية المستدامة بأنها.: "التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم".[3] أو هي التخفيف من وطأة الفقر فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي".

تعتبر التنمية المستدامة: " بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية"[4] .

---

[1] ميخائيل أ. بين –ايلي ، الاستدامة المبادئ الأساسية الخمسة، إطار جديد، ص3 .

[2] عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، اثر الوقف في التنمية المستدامة،جامعة سلمان بن عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، ص25.

[3] التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، ص40.

[4] عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، جامعة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد السابع والستون، مجلة ديالي، 2015، ص341.

كما يمكن القول أنها عملية التناغم فيها استغلال المواد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعة التي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[1].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة هي تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

فهي تعمل على الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفرد مع المحافظة على الثروات الطبيعية ودون الإخلال بالنظام البيئي كما تعرف التنمية المستدامة بأنها ذلك التناغم والتوازن بين رفاهية الإنسان وتوفير حاجياته والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئة والاجتماعية والثقافية

2- خصائص التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة جملة من خصائص نذكر منها :[2]

- ديمومة الموارد من خلال التجديد والصيانة للموارد.
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية :من خلال الترشيد والاهتمام بالموارد بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة .
- العمل على وقف رؤى الآخرين في تعلم للممارسات الايجابية لتحسين البيئة .
- المحافظة على بيئة :وذلك من خلال الاستناد على الأسس والاعتبارات البيئية والتي تشمل المصادر المتجددة والغير متجددة بحيث لا يؤدي الصرر المتولد من المخلفات بقدرة الأرض على باستيعابها حاليا أو مستقبليا .

[1] بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص1-2.

[2] عباس علي كريدي، تحليل محتوى كتاب الجغرافية للصف الخامس الأدبي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، مديرية تربية بغداد الرصافة 2، مجلة دراسات تربوية، العدد51، 2020، ص232.

3- أبعاد التنمية المستدامة :

من اجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع لا بد من التطرق إلى أبعاد وهي :[1]

أ- البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع والغير ملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية احد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المحددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك طريق تحسين كفاءة الاستخدام الطاقة واحدث تغيير في أنماط الاستهلاك للموارد.

وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لان استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية أسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي. وفضلا عن ذلك القدرة المالية والتقنية لاستخدام التكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد.

أما الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباط وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع.

وبشكل عام فالتنمية المستدامة تعني الحد من النفقات المتزايدة في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، لذا فان استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض ضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يساهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل وبالطبع فان هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص347-351.

إلى تضييق الفجوة في مستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وعليه فإننا نستطيع القول انه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وقف البعد الاقتصادي لا بد من :

- ✓ تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية .
- ✓ استخدام أكثر كفاءة رأس المال.
- ✓ تقليل مستوى الفقر.
- ✓ أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئي.

ب-البعد البيئي:

يتمثل لبعد البيئي في ما يلي:[1]

تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة .

التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستخدام الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وحماية الأصناف النباتية والحيوانية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون.

بإتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، وعدم سحب المياه. إن البيئة وما يسود بداخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكونات نادرا ما تكون قادرة على تفادي الاختلافات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذه الاختلافات حد معينا، وإذا تم تجاوز هذا الحد كما يحدث الآن في التنمية المستدامة ستصبح على المدى الطويل، عاملا هداما تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها، فالبيئة لكي تصبح واقعا محسوسا لابد من أن تزيد مستوى الإنتاج واستخدام الأمر الذي يتطلب استخدام الموارد الطبيعية كمدخلات إنتاج، وهنا يظهر لدينا نوعا

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 352-353.

من التناقض بين التنمية والبيئة، ولذا تعد التنمية البيئية احد مفاتيح التنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الأخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الإنسان والمحيط.

وعليه فان التنمية المستدامة على وقف المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما :

- ✓ **السكان:** إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطا على الموارد واستنزافها ومن ثم عد قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.
- ✓ **التكنولوجيا:** والتي هي مجموعة المعارف ومهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وتمثل ثلاث جوانب للتنمية:
  - هي موارد قادرة على خلق الثروة .
  - هي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لممتلكيها .
  - أداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات .

إن هذا يشير إلى أن هناك تأثير مباشر وغير مباشر لتكنولوجيا في قيم المجتمع فهي قد تدعمها وقد تعارضها، وعليه يمكن القول أن أفضل تكنولوجيا مطلوبة لإستراتيجية التنمية المستدامة هي تلك التي تعتمد على التجديد والمناقشة الناجحة والاستخدام المفيد للموارد النادرة.

وهنا يجب إعطاء أولوية لما يأتي :

- أن تكون التكنولوجيا ملائمة للطبيعة وإمكانات الدول .
- أن تأخذ على عاتقها أهداف التنمية قريبة وبعيدة المدى .
- استغلال الموارد المتاحة في إطار السلامة البيئية[1] .

ت-البعد الاجتماعي :

تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان، لأن نمو السكان السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومة على توفير الخدمات والتوزيعات السكانية أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة فمع التوسع التكنولوجي للمستخدم حالية، تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة فالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشطة عن طريق التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية.

[1] عبد الله حسون محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 353.

كما يؤكد تقرقر مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة، وأن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم مورد إبداعي، هو القدرة على الإبداع ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها، ومن أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحيات المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكبر قدرة وإبداع ومهارة وإنتاجا وأفضل استعداد على معالجة المشكلات، وأن التواصل لهذا يجري عير انخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها، وهي في الوقت نفس وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فان التنمية المستدامة تعني:

- الارتقاء بالعنصر البشري.
- تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان .
- تحسين الرفاهية الاجتماعية .

ث-البعد التكنولوجي:

يستنتج أن التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، لأنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض.

أما في البلدان المتقدمة النمو يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في الكثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي[1].

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجت الحرارة على سطح الأرض.

4- مؤشرات التنمية المستدامة :

تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة في:[2]

[1] بوبكير أمال، مرجع سابق، ص 418.

[2] سالت محمد مصطفى، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر- من خلال شعبة القمح، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة، قسم العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، السنة الجامعية2016-2017، ص24.

بعد بروز فكرة التنمية المستدامة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، ولعل أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشرا صنفت بناءا على أربعة معايير اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، كما أوجدت المنظمة تصنيفا آخر قائم على ضم ودمج المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية تعرف بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة والعمليات والأنماط، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حيث تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع وتوضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

شكل(1-1): مؤشرات التنمية المستدامة.

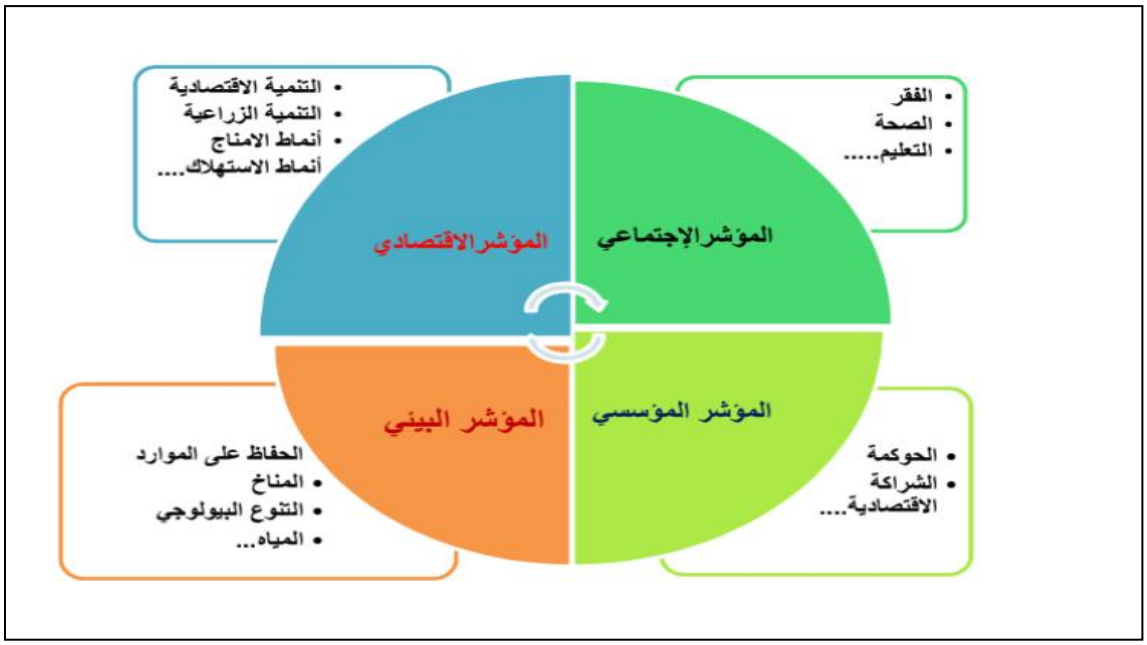

المصدر: سالت محمد مصطفى، **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر- من خلال شعبة القمح**، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعية والحياة، قسم العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، السنة الجامعية2016-2017.

ثالثا: الأمن الغذائي المستدام

1- تعريف الأمن الغذائي المستدام:

فكرة الأمن الغذائي المستدام أو "**آلية الغذاء المستدام**" هو مفهوم ناشئ تم إدراجه ضمن متغيرات جديدة للأمن الغذائي، ولقد اخذ هذا المصطلح عدة مقاربات مما جعله ينتقل من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي، من الاهتمام بجانب العرض إلى الاهتمام بجانب الطلب، من المستوى الدولي والوطني إلى المستوى الأسري والفردي، تم توفير الحد الأدنى الضروري من الموارد الغذائية الأساسية لكل شخص إلى الاهتمام بنوعية العناصر التي تحتويها الحصة الغذائية، تم تفكير في تحقيق ذلك مع الحفاظ على البيئة وضمان ديمومة الغذاء للأجيال القادمة[1].

شهدت المفاهيم المرتبطة بتوفير الاحتياجات الغذائية تطورات عديدة محاولة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتجارية العالمية لاسيما بعد تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية التي تعتمد على مبدأ التخصص والمزايا التنافسية، وذلك بالانتقال من مفهوم يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي اعتمادا على الموارد وإمكانيات إنتاج الغذائي المحلية إلى مفهوم الأمن الغذائي الذي يتحقق على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية إذا أتيحت للمستهلك وفي جميع الأوقات الفرص المالية والاقتصادية التي تمكنه إلى الوصول والحصول المادي على تفضيلا ته الغذائية بصورة سليمة وآمنة وبكميات كافية لضمان حياة صحية ومنتجة[2].

الأمن الغذائي المستدام لبلد ما هو "أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات، البرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كافة صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد الاستهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعية معيارية

[1] بوبكير أمال، دراسات مقاربة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسادة الغذائية –الحزائر نموذجا– مخبر الإصلاح الاقتصادي، التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، القليعة (الجزائر)، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات، المجلة 05، العدد 1، 2022، ص 420.

[2] لطرش ذهبية ،د.غراب رزايقية، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، جامعة سطيف، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد09 ديسمبر 2015 ، ص414.

لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق مع مستويات مداخيلهم بصورة مستمرة ومستدامة.[1].

تماشيا مع بروز مفاهيم التنمية الشاملة والمستدامة خرج مفهوم الأمن الغذائي من إطاره التقليدي إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، الذي يركز إضافة على ما يتضمنه الأمن الغذائي على عنصر الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية والسمكية والمائية والغابات مع القدرة على حماية الأنظمة البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية، وإرساء أنماط إنتاجية مستدامة ومتنوعة تراعي احتياجات الحاضرة والمستقبلية للسكان دون الأضرار بصحتهم أو بالبيئة[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن الغذائي المستدام هو توفير الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان بطريقة لا تتضرر فيها الأسس الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على النظم البيئية التي تمكنها من توفير الغذاء للأجيال القادمة ويتحقق الأمن الغذائي المستدام بتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وصحية لجميع الناس في كل الأوقات. كما أنه يشجع على الإنتاج المحلي ويعمل على تطوير ممارسة الزراعة المستدامة.

2- المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام:

تعزز مفهوم الأمن الغذائي المستدام بتحديد أسس تحقيقه في مؤتمر قمة الغذاء العالمي بروما في 1996 ضمن سبعة محاور أساسية هي:[3]

- ✓ وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة تستهدف إيجاد أفضل الظروف لتخفيض مستويات الفقر وإحلال السلام الدائم.
- ✓ سياسة تهدف إلى تخفض مستويات الفقر والقضاء على انعدام المساواة وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة للحصول على أغذية كافية وصحية.
- ✓ تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والريفية في كل من المناطق، وإتباع سياسة وممارسات مستدامة.

---

[1] بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله، الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مجلة دفاتر بوادكس، المجلة 10/العدد02(2021)، ص209.

[2] ذهبية لطرش، واقع الزراعات الصناعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد رقم:15-2015،ص 200-201.

[3] ذهبية لطرش، مرع سبق ذكره، ص201-202.

- ✓ العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلة التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي وعادل.
- ✓ السعي إلى التقليل من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وتبني سياسة لمواجهتها.
- ✓ تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظام الغذائي والزراعي، والتنمية الريفية في كل المناطق.
- ✓ تنفيذ خطة عمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

كما دفع انتشار الأمراض الناتجة عن استهلاك بعض الأغذية المعدلة وراثيا في الدول المتقدمة خاصة مرض جنون البقر إلى طرح مفهوم الأمن الصحي للأغذية الذي أصبح من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الزراعة والأغذية في تقدير أوضاع الأمن الغذائي على جميع المستويات (مؤشرات الأمن الغذائي حسب FAO).

كما انتشر مصطلح السيادة الغذائية la souveraineté alimentaire الذي يكمل مفهوم الأمن الغذائي، إلا أنه أعمق واشمل منه كون أن السيادة الغذائية تعبر عن "حق الشعوب والحكومات في وضع وصياغة وبكل حرية السياسات الزراعية التي تتكيف وتلبي احتياجاتها شرط عدم الإضرار بالدول الأخرى.

رابعا: الفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية مشكلة عالمية تواجهها العديد من البلدان وهي كالتالي:[1]

هي التعبير الكمي لأزمة المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية الأزمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع للاستيراد.

[1] بلقلة إبراهيم، واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه، مخبر العولمة والاقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس عشر، ص70.

[1] بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص211.

كما يجب الإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي للغذاء.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثم تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها. ومنه فحجم الفجوة الغذائية يتأثر بعاملين:

- زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، تؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.
- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، لتقليص حجم الفجوة الغذائية.

تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والموارد الغذائية، وبين ما يكفي الحاجيات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

الفجوة الغذائية الفعلية= (نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية).

نسبة الفجوة الغذائية= (1-نسبة الاكتفاء الذاتي).

إن الفجوة الغذائية عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن العجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد.

الفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي والسلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية التعارف عليها من السعرات الحرارية والبروتينات...الخ[1].

كما تعرف الفجوة الغذائية على أنها:"مقدار الفرق بين ما تتيحه الدولة ذاتيا، وما تستهلكه من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بعجز الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والتي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج.

وإذا كان العرض لا يستجيب لتغيرات الطلب، ففي هذه الحالة تنشأ الفجوة الغذائية، وتزداد حدة كلما كان العرض غير مرنا."[1]

[1] بن نورين زين الدين، ودان بوعبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص211.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الفجوة الغذائية هي الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع ويمكن تعريف بأنها محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج ونشأت نتيجة عدم مواكبة زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك في مجال الغذاء.

المطلب الثاني:مؤشرات الأمن الغذائي المستدام

تعتبر مؤشرات الأمن الغذائي المستدام أداة تقييم واتخاذ قرار (تعديلات التوجيهات والتصحيح الرجعية) التي من خلالها سوف نكون قادرين على حالة أو اتجاه (حالة الأمن الغذائي وفقا لهذه المؤشرات)، بطريقة موضوعية نسبيا وفي وقت معين أو فضاء معين، يصف عموما حالة، ضغط أو استجابة لا يمكن أن يأخذ فيه قرار مباشر، وهذا ما سنعرف من خلال هذا المطلب .

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تم تصديره وحدة المعلومات الاقتصادية(EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على مجموعة من مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقيم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد، هناك عدة مؤشرات للأمن الغذائي، نذكر منها :[2]

أولا: مؤشر توفر الغذاء

يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضا وتنوعه، وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي .

ثانيا: مؤشر الحصول على الغذاء

الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذي ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل،

---

[1] زايد ريم، واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة الديموغرافيا، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص48.

[2] قويسي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد:07، العدد: 02، سبتمبر2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي–الجزائر–، ص432

أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية .

ثالثا: مؤشر استقرار الغذاء

يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول على الغذاء باستمرار دون إن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فانه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فان مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء .

رابعا: مؤشر الاستفادة من الغذاء

تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها...وغيرها، ويشمل زيادة على الاستفادة من الغذاء مجموعتين، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية، أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم .

كما يمكن القول أيضا أن مؤشرات الأمن الغذائي المستدام تتكون من:[1]

1- مؤشرات الكفاية:وتتمثل هذه المؤشرات فيم:

- التغير النسبي في الإنتاج والاستهلاك.
- التغير النسبي في الصادرات والواردات
- معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- الاعتماد الذاتي: يشير إلى قدرة الدول على الاعتماد على مصادرها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان.

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص75-76.

- حجم الفجوة الغذائية: تبين مدى الاعتماد على الاستيراد لتغطية حجم هذه الفجوة، ولعل أهم مؤشرات قياس التبعية الغذائية نجد:
  - ✓ مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء.
  - ✓ مؤشر مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد.
  - ✓ مؤشر نسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات.
  - ✓ مؤشر مدى الاعتماد على القروض والمنح الاجتماعية في تمويل الواردات الغذائية.
  - ✓ مؤشر مدى قدرة الدول على مواجهة توقف الواردات الغذائية، لأسباب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بدلالة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية.
  - ✓ كلما اتسع حجم الفجوة، كلما أصبح البلد أكثر انكشافا للدول المصدرة للغذاء، وتقاس حجم الفجوة الغذائية كما يلي:

حجم الفجوة الغذائية =الإنتاج – الاستهلاك

2- مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية:

أ- المؤشرات المتعلقة بالدخول:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.

ب-المؤشرات المتعلقة بالأسعار:

- مستويات الأسعار.
- مستوى الأسعار القياسية.

3 – المؤشرات المتعلقة بثبات العدادات الغذائية:

- مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.
- التغير النسبي في حجم المخزون.

4- المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي:

- متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية.
- متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.

- معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون[1].

5- مؤشرات نقص التغذية:

- عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.
- عدد ناقصي التغذية.

ومن المقاييس التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما نجد:

- ✓ نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية.
- ✓ نسبة الإنتاج الزراعي المصدر إلى الإنتاج الزراعي المستورد.
- ✓ نسبة قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي.
- ✓ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- ✓ نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ نسبة المخزونات الغذائية إلى مقدار الاستهلاك السنوي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي تتمحور حول الأمن الغذائي المستدام المتعلقة بدراستنا والتي ساعدتنا في فهم بعض الأمور، وذلك باعتبار أن موضوع الأمن الغذائي موضوع مهم، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث الذين يتخلله مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن **مجموعة من الدراسات السابقة**، والمطلب الثاني الذي درس لنا **مقارنة بين هذه الدراسات و دراستنا الحالية.**

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

لقد تعرضنا في هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات السابقة تعرفنا أولا إلى الدراسات المحلية أي كيف درسوا الأمن الغذائي المستدام في دولة الجزائر، ثم تعرضنا إلى دراسات عربية، ومن بعدها دراسات أجنبية.

أولا: دراسات محلية

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 78.

1. **دراسة صليحة فلاق، عائشة عميش، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي العربي وسد فجوة الغذائية في ظل جائحة كورونا(COVID19).**

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات التي تمكن دول العالم العربي من تحقيق الأمن الغذائي في ظل انتشار جائحة كورونا ؟
- تكمن أهمية الدراسة في محاولة التحسين بتداعيات انتشار جائحة كورونا على الأمن الغذائي العربي، والإجراءات الكافية بسد الفجوة الغذائية. كما تهدف الدراسة إلى تشجيع واقع الأمن الغذائي العربي، وتوضح اثر انتشار فيروس كورونا على الأمن الغذائي العالمي والعربي، وكذا إبراز الآليات التي تم من خلالها سد الفجوة الغذائية بالعالم العربي في ظل انتشار الجائحة[1] .

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ يعتبر وباء كورونا كارثة يشهدها العالم، في ظل انتشاره السريع، رغم الإجراءات المتخذة لمنع انتشاره، منذ ظهوره في الصين، فبالإضافة للخسائر البشرية هناك خسائر مادية كبيرة، حيث أصبح هذا الوباء يهدد الأمن الغذائي العالمي.
- ✓ نتج عن الانتشار السريع لجائحة كورونا أثرا كبيرا على الأمن الغذائي العالمي والعربي، فقد تشهد المنطقة العربية نقصا في الغذاء إذا استمر وباء كورونا فسلاسل الإنتاج الغذائي وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلبا إذا طال انتشار هذا الوباء .
- ✓ رغم استمرار الإمداد والتوازن في أسواق الحبوب العالمية واستقرار أسعار المواد الغذائية إلا أن القيود التي وضعتها الدول على حركة السلع إلى تعطيل التجارة الدولية، وقطع سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، وهو ما من شأنه تفاقم أزمة الغذاء حول العالم، لا سيما في الدول التي تعاني في الأساس من تدني مستويات الأمن الغذائي .
- ✓ استمرار انخفاض الشديد في أسعار النفط، نتج عنه خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريبا خلال الفترة من جانفي إلى شهر مارس 2020 الأمر الذي سيؤثر سلبا على قدرة الدول العربية على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية ويهددها بأزمة غذاء .

[1] صليحة فلاق، عائشة عميش، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة الغذائية في ظل جائحة كورونا (COVID19)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد16، العدد02، السنة:2022 .

- ✓ للتقليل من تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي يتوجب على الحكومة العربية ضمان وصول المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة وبدون انقطاع، عن طريق استيراد وتخزين كميات إضافية من المحاصيل الأساسية الإستراتيجية .
- ✓ لتخفيض التكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على الأمن الغذائي العربي، لا بد من ضرورة قيام الحكومة العربية بإنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي يدعم البلدان المعرضة للمخاطر، بما فيها البلدان العربية الأقل نموا، وينبغي إن يكون هذا الصندوق موجها للفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر وان يكفل الاستجابة السريعة[1].

2. دراسة قويسي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه. [2]

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. وتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتكمن أهمية الدراسة في تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر لتعرف على واقع الأمن الغذائي في زل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي وتشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الجزائر أو أهميتها في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية، وأهمية هذه السياسات في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ بالرغم من أن المضي قدما في تنفيذ هذه الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقا وثيقا بين السلطات المعنية والقطاع الخاص الذي يجب أن يلعبا دورا بالغ الأهمية في السنوات القادمة.
- ✓ ارتفاع الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية بسبب زيادة عدد السكان.
- ✓ رغم الجهود المبذولة إلا أن حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة تبقى ضعيفة وتعرف عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها كونه في نظره قليل الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

---

[1] صليحة فلاق، عائشة عميش، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة الغذائية في ظل جائحة كورونا (COVID19)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد16، العدد02، السنة:2022 .

[2] قويسي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص 459-446.

- ✓ إهمال الصناعات الزراعية الغذائية، رغم دورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في ا النوع من الزراعات .
- ✓ تهميش البحث العلمي الزراعي، مما أثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي.

3. دراسة فالحة قطاب، عاشور مزريق، دراسة تقييمية التي تبنتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري خلال الفترة 2009-2019. [1]

هدفت الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة خطط التنمية الفلاحية التي تبنتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري للفترة 2009الى2019 . تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع تحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر من الأهداف الأساسية لعملية التنمية ككل وهو هدف لتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع. وقد اعتمدوا في دراستهم على المنهج الاستنباطي وأداته الوصف والتحليل، لمعرفة واقع برامج التنمية الفلاحية المسطرة في الجزائر ومدى تأثيرها على مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة 2009الى 2019.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ تعتبر سياسة التحديد الفلاحي والريفي وخطة فلاحة –لأفاق 2019، من البرامج الطموحة التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2009-2019، الهادفة أساسا إلى تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي للبلد وتحقيق معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
- ✓ هناك علاقة ارتباط ايجابي بين تنفيذ برامج التنمية الفلاحية ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ظهر جليا من خلال الأداء الايجابي للقطاع الفلاحي منذ تنفيذ برامج التنمية الفلاحية المسطرة، ترجمت في النمو الزراعي المحقق نتيجة تزايد اهتمام الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي الذي أصبح أكثر جاذبية من خلال سياسة دعم الاستثمار الحكومي.
- ✓ عرف مؤشر الوفرة الغذائية تحسنا ملحوظا تزامنا مع تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وبرامج الدعم الفلاحي المختلفة، حيث سجل معدل متزايد لنمو الإنتاج على مستوى مختلف الشعب الفلاحية،

[1] فالحة قطاب، عاشور مزريق، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009 إلى 2019، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 08، العدد 02 سنة 2022

وهذه الديناميكية في الإنتاج كانت كانعكاس مباشر لجهود الدولة في مجال تنمية القطاع الفلاحي .

- ✓ لم تكن النتائج في مستوى تطلعات القائمين على القطاع فيما يخص الوضع التغذوي للفرد الجزائري، حيث سجلنا تراجعا في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، كما أن نصيب الفرد من البروتين الحيواني جد ضئيل، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطن الناتجة عن تهاوي قيمة الدينار الجزائري والنمو السكاني السريع خلال هذه الفترة.
- ✓ سجلت الجزائر تقدما كبيرا في مؤشر الفقر العالمي بين عامي 2009 و 2019، مما سمح لها بان تحتل اليوم مرتبة متقدمة ضمن مجموعة البلدان ذات مستويات الجوع المنخفضة.
- ✓ على الرغم من الجهود التي بذلت من اجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، إلا أن الإنتاج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء، بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الاستهلاك للسكان وميل شريحة كبيرة منهم إلى الرفاهية في طريقة الاستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للاستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء إلى الواردات، وبقاء هذه السياسات رهينة الإمكانيات المالية للدولة التي تتميز بعدم الاستقرار، كونها ترتبط مباشرة بتقلبات أسعار النفط دوليا.

4. دراسة بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015 .[1]

سعت هذه الدراسة إلى إظهار المحددات التي تتحكم في نمط واتجاهات الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015. ويهدف البحث إلى دراسة العوامل التي تؤثر في حالة الإنتاج الزراعي والمسببة للفجوة الغذائية إضافة إلى التنبؤ بمسارات هذه الأخيرة في المستقبل. وتم الاستعانة بالمنهجين الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

[1] بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغربي، جامعة فرحات عباس، سطيف ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، 2018 الجزائر .

- ✓ تبين أن الإنتاج الزراعي يسير بوتيرة متذبذبة وحتى حين تسجل معدلات نمو في الناتج الزراعي فإنها ضعيفة جدا مقارنة بمعدل نمو الطلب المحلي، حيث تنخفض مرونة العرض الإنتاجية مقارنة بمرونة الطلب على الأغذية مما يسبب عجزا غذائيا يتم تلبيته عن طريق الواردات التي سجلت ارتفاعا مطردا طيلة فترة الدراسة سواء بالقيمة أو بالكمية وهذا يوضع مقدار القصور الذي يعانيه القطاع الزراعي رغم المبالغ المالية التي أنفقت من اجل تطويره.
- ✓ ضعف إنتاجية الهكتار وضعف إنتاجية العامل رغم التزايد المستمر في المساحات المزروعة والتزايد في استخدام العمالة الزراعية إلا أنها لا تسبب زيادة كبيرة في الإنتاج.
- ✓ نقص الأراضي الزراعية المروية يؤثر على مردودية الإنتاج وعلى ربح الفلاح والتالي على الحافز المادي لتكثيف الإنتاج وهذا بسبب عدم وضع إستراتيجية وطنية للزراعة المروية عبر الوطن.
- ✓ التوسع العمراني على حساب الأراضي ذات الخصوبة العالية خير مثال سهل متيجة المهدد بالانقراض.
- ✓ عدم وضع خطط إنتاجية وطنية تتلاءم والطبيعة المناخية لكل منطقة من مناطق الوطن(غياب الزراعة المتخصصة في المنتوج الواحد ذات الكثافة العالية).
- ✓ منافسة المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي بسبب سياسة الاستيراد المفرطة مما يسبب بهروب أصحاب الاستثمارات الزراعية إلى أنشطة تجارية بدل الإنتاج.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة الهادي أحمد الدوم آدم، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان، خلال الفترة من 2001-2014.[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر زيادة المساحات المزروعة قمحا على زيادة الإنتاج منه، وكذا معرفة مدى تأثير الزيادة في الإنتاج على تحقيق الأمن الغذائي في السودان، أيضا التحقق من معنوية متغيري التقنيات الحديثة وأعداد السكان ومدى تأثيرهما في كمية المعروض من القمح. وقد استخدم الباحث

[1] الهادي أحمد الدوم ادم، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد، عمادة البحث العلمي، 2016.

المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي ومنج الاقتصاد القياسي. كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في نموذج الأمن الغذائي للقمح في السودان

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ نلاحظ أن التقدير الخاصة بنموذج الدراسة أن معامل المساحات المزروعة قمح(0.647) موجب، وأن هناك تأثير ايجابي على كمية الإنتاج أي زيادة المساحات المزروعة(التوسع الأفقي) تؤدي إلى زيادة الكميات الإنتاجية (توسع رأسي) وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح بدونها تحقق الأمن الغذائي.
- ✓ من خلال نتائج الدراسة وجد أن العلاقة بين الإنتاج من القمح والمساحات المزروعة منه والتقنيات الحديثة والسكان ذات معنوية وقوة تفسيرية كبيرة، حيث بلغ مقدار الارتباط 78% مما يعني أهمية التوسع الأفقي في واحات المساحة الزراعية خاصة في ظل التقنيات الزراعية الحديثة والآلات التي تمتاز بسرعة الانجاز بدلا من النظم التقليدية، كما أثبتت الدراسة أن للتقنيات والسكان اثر ضعيف جدا من خلال عدم معنوياتهما في النموذج، أي لهما تأثير ضعيف على الإنتاج.
- ✓ هناك عوامل أخرى تؤثر على زيادة إنتاج القمح بنسبة 22% وهذه العوامل غير مضمنة في نموذج التقرير الذي تم إجراءه خلال الدراسة، بل عرفت من خلال الفرق بين ارتباط العلاقة بين الإنتاج والمساحات المزروعة والتي بلغت 78%.

2. دراسة أمل خيري أمين محمد، دراسة بعنوان: الأمن الغذائي في الدول الإسلامية الإفريقية. [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حالة الأمن الغذائي في الدول الإفريقية المنتمية إلى المنظمات الدولية، مع رصد أهم أدوار المنظمة بهذا الشأن. **وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:**

- ✓ كشفت البيانات الواردة عن تدهور حالة لأمن الغذائي في الدول، وزيادة الضغط على إمدادات الغذاء جراء تزايد أعداد اللاجئين الناجم عن الصراعات، وكذلك تقلب الأحوال المناخية.

[1] أمال خيري أمين محمد، الأمن الغذائي في الدول الإسلامية الإفريقية، باحثة دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، باحثة اقتصادية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

- ✓ قامت منظمة التعاون الإسلامي بتركيز اهتمامها على تحسين حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء بها وفي الدول الإفريقية على وجه خاص، فوضت العديد من البرامج من أجل هذا الهدف.
- ✓ تواجه البلدان ذات الدخل المنخفض من العجز الغذائي في هذه الدول، يشمل خطط للاستعداد للكوارث الطبيعية وتدابير حاسمة لحماية الفقراء من تداعيات هذه الكوارث، مع تطوير آلية للاستجابة في حالات
- ✓ الطوارئ من خلال التنسيق وإقامة شركات مع الجهات المعنية العاملة فالقارة.

3. دراسة محمد الشحات الزعبلاوى، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري. [1]

يبرز الهدف من الدراسة في تحليل أهم العوامل المؤثر على الأمن الغذائي المصري، وقياس مدى تأثير كل منها، حيث يمكن تحديد الدور الذي يلعبه كل عامل من تلك العوامل، بالإضافة إلى تفصيل العوامل الرئيسية إلى عوامل أخرى فرعية، حيث يصبح من الممكن تحسين حالة الأمن الغذائي في مصر. وذلك للوصل إلى نتائج بهدف الخروج من تلك النتائج بتوصيات، وآليات تنفيذ لتلك التوصيات، وذلك لتقديم صورة كاملة لمتخذ القرار يمكن من خلالها إتباع سياسات سليمة تؤدي إلى تحسين حالة الأمن الغذائي المصري. وتم الاعتماد على نهج دالة الإنتاج الكلية بين البلدان، كما تم استخدام نفس النهج لقياس أهمية الحوكمة والبحث والتطور في نمو الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ يعتبر انخفاض الدخل الناتج عن نقص رأس المال المالي والبشري والمادي والاجتماعي والطبيعي هو محدد هام لنقص الأمن الغذائي للأسر المعيشية والرعاية وبيئات المعيشة الصحية على مستوى الفرد والأسرة (طبقا للمستوى الاقتصادي الجزئي).
- ✓ تعتبر عوامل الاقتصاد الكلي مهم أيضا: عوامل مثل الاستقرار والنمو الاقتصادي وتوزيعه عبر المجتمع، واندماج الاقتصاد العالمي واستقراره، والإنفاق العام والحكومة.

[1] محمد الشحات الزعبلاوى، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2020.

- ✓ ضرورة التركيز على مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي ومن ثم يكون النمو الاقتصادي عنصرا جذابا للاستثمارات التي تزيد من تحسن رأس المال البشري، وتطالب هذه الاستثمارات بوجود معدلات مقبولة من الحكومة والمؤسساتية حتى تستمر في بلد ما، كما تؤدي المستويات الجيدة من الحوكمة والمؤسساتية إلى زيادة اكبر في النمو الاقتصادي وزيادة معدلات ثبات الاقتصادي. مجموعة المحددات السابقة تؤدي إلى توليد الدخل بالمجتمع، والدخل متولد بدوره يؤدي إلى تقليل معدلات الفقر، وانخفاض مستويات الفقر تؤدي إلى الاستغلال الجيد للموارد وتحسن في البيئة الصحية للعائلات وكذلك اهتمام تلك العائلات بالتعليم الجيد والحصول عليه. ومن ثم يتحقق الأمن الغذائي العائلي وبالتالي تحسن رأس المال البشري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية التي تزيد معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ الاستثمار في القطاع الزراعي يعني زيادة الوظائف ورفع الدخول، قد يعني ذلك أيضا تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا وبالتالي زيادة توافر الغذاء لبلد بأكمله.
- ✓ يمكن أن يكون النمو الزراعي أكثر فعالية في الحد من الفقر المدقع والجوع عندما يشمل صغار الملاك –خاصة إذا كانوا من النساء.
- ✓ إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (X7)، والتي جاءت إشارتها سالبة لتدل على أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر تؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار 0.246%.
- ✓ الحوكمة متمثلة في مؤشر درجة تطبيق القانون، والتي جاءت إشارتها سالبة لتدل على أن مؤشر الحوكمة في مصر قد يؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار 0.739%
- ✓ إدخال تحسينات على السعرات الحرارية الإجمالية المقدمة(تقاس بمتوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية المشتقة من ميزانيات الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة، والتي جاءت إشارتها سالبة لتدل على أن إدخال تحسينات على السعرات الحرارية الإجمالية تؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار 0.246%.
- ✓ التفاعل بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتطور أسعار الغذاء العالمية له تأثير ايجابي يشير إلى أنه إذا زادت أسعار الغذاء العالمية، فان هذا التأثير السلبي المحتمل للمستهلكين يمكن تعويضه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد أيضا. حيث جاءت إشارة المؤشر سالبة لتدل على أنه للحفاظ على حالة الأمن الغذائي الجيدة بالرغم من الزيادة المستمرة في أسعار الغذاء

العالمية، فانه يجب أن يقابل زيادة أسعار الغذاء زيادة مماثلة أو تزيد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كما أن هناك نتيجة مماثلة تنطبق على التفاعل بين إجمالي السكان وإنتاج الغذاء حيث يبدو هنا أيضا أن الحركة التصاعدية المشتركة لا تشكل تهديدا للأمن الغذائي[1].

- ✓ هناك تأثير سلبي لنسبة سكان الريف لإجمالي السكان، وكذلك إنتاجية الحبوب (كبديل لاستخدام التقدم التكنولوجي)، الأمر الذي يشير إلى أهمية العمل على تقليل نسبة سكان الريف لإجمالي السكان، حيث تؤثر النسبة الحالية سلبا على حالة الأمن الغذائي في مصر.

4. دراسة نزار كاظم الخيكاني، سارة فخري أحمد الطالقاني، الأمن الغذائي العراقي بين التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة. [2]

- تهدف الدراسة إلى معالجة إشكالية تقوم على مسألة قصور السياسات الزراعية ومدى الدور الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق متطلبات الأمن الغذائي في العراق ومدى تحقيقها للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة ؟
- كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على متطلبات الأمن الغذائي في العراق وإمكانية تحقيق متطلباته في ضوء التنمية المستدامة، وكذلك الوقوف على تحديات الأمن الغذائي في العراق سواءا الخارجية منها أو المحلية لبيان أسباب عدم نجاحه، وإمكانية تحقيق مستوى مناسب منه في ضوء ظروف العراق المختلفة. اعتمد البحث على المنهج العلمي الاستقرائي في المسببات لمشكلة البحث يرافقه في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لأهم النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- ✓ هناك تحديات عالمية وإقليمية من شأنها الإسهام السلبي لتحقيق الأمن الغذائي العراقي متمثلا بارتفاع أسعار معظم السلع والغذائية الرئيسية المنتجة عالميا، ومنه محصولي القمح والرز يقابلها استمرار العجز الغذائي في توفير الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الزراعية في العراق.

---

[1] محمد الشحات الزعبلاوى، غادة عبد الفتاح مصطفى، تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2020.

[2] نزار كاظم الخيكاني، سارة فخري أحمد الطالقاني، الأمن الغذائي العراقي بين التحديات ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية تحت شعار (الأمن الغذائي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، كلية التربية الأساسية، كلية المنارة للعلوم الطبية-ميسان، 29-30-نيسان 2015.

- ✓ التراجع الكبير في كميات المياه الواردة من منابع نهري دجلة والفرات على اثر قيام الجهات التركية بإنشاء سدود وتحكمها المستمر في تحديد الموارد المائية الداخلة إلى العراق، الأمر الذي انعكس سلبا على في تحقيق متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.
- ✓ تدني إسهامات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق على أثر تراجع حجم الاستثمارات الزراعية من جهة، وتراجع المساحات من الأرض القابلة للزراعة.
- ✓ عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية انعكس هو الأخر سلبا مما ألحق الضرر في ديمومة الناتج في القطاع الزراعي.
- ✓ إن العراق يعاني من مشكلة التصحر التي بدورها أسهمت بتدهور النظام البيئي على أثر أزمة المياه من جهة وتراجع سقوط الأمطار حتى عام 2017.
- ✓ تعرض الأمن الغذائي إلى حالة من التدهور على أثر عدم إتباع الوسائل التقنية الحديثة في الزراعة سواء في مجال استخدام المبيدات الزراعية لمكافحة الأراضي الزراعية، أم في مجال الري والبزل للحفاظ على الثروة المائية والتي أسهمت في تراجع نسب مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ وجود حالة عدم التوازن بين السكان وإمكانية القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات من السلع الغذائية الضرورية وهذا يعكس حالة سالبة من شأنها عدم تحقيق الأمن الغذائي العراقي.
- ✓ نمو الفجوة الغذائية من خلال المقارنة بكميات الاستيراد من السلع الغذائية والصادرات منها، مما انعكس سلبا على نقص التغذية ومن ثم الوصول إلى الحالة الراهنة المتمثلة بانعدام الأمن الغذائي المستدام.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يظهر الجدول تلخيص للدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية، مركزين على أوجه التشابه والاختلاف، وكذا الإضافات التي قدمتها دراستنا.

الجدول رقم(1-2): يمثل مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الفعلية

أوجه التشابه	نقاط الاختلاف	الإضافات التي قدمتها دراستنا
_تناولت جميع الدراسات أهمية تحقيق الأمن الغذائي. _التركيز على الجانب الزراعي _الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لاستخلاص النتائج. _اغلب الدراسات اعتمدوا على سلعة القمح وما شابهه باعتباره يمثل غذاء رئيسي لغالبية السكان	_نلاحظ أن كل الدراسات ناقشت جانب معين وذلك من خلال فترة الدراسة. _هناك دراسات اعتمدت على المنهج القياسي ولم تستخدم المنهج الوصفي التحليلي للحصول على النتائج.	_دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي. _العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي. _التركيز على مؤشرات الأمن الغذائي وقياسه في الجزائر. _دراسة وتتبع المساحات الزراعية وكذا بعض المحاصيل. _دراسة المعوقات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي.

المصدر: من إعداد الطلبة

خلاصـــة الفصل:

ما تم استنتاجه في هذا الفصل أن الأمن الغذائي حالة تضمن فيها توافر الغذاء الكافي والمستدام والمغذي لجميع الأفراد في المجتمع، بحيث يشمل على جوانب متعددة تتعلق بتوفر الغذاء ووصول الناس إليه، واستدامة نظام الإمداد الغذائي، وجودة الغذاء للمستهلك، حيث تم الوصول إلى أن الأمن الغذائي اشتمل على أهم نقاط وهي توفر الغذاء، بمعنى قدرة النظام الغذائي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وكذلك الوصول إلى الغذاء وحصول الأفراد على الغذاء المناسب من حيث الجودة والكمية والتوفر المادي والاقتصادي، بالإضافة إلى الاستدامة الزراعية بتحقيق إنتاجية زراعية مستدامة على المدى الطويل ومع استقرار الأسعار.

الفصل الثاني:
الأمن الغذائي المستدام في الجزائر
خلال الفترة 2010-2020

تمهيد:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في ضمان الأمن الغذائي، وهو أمر يعني توفير كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي لسكان البلاد على مدار العام كمثال في جانب الزراعة وذلك لأنها تعتبر قطاعًا حيويًا لضمان الأمن الغذائي. تمتلك الجزائر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وتعتمد بشكل كبير على الزراعة في إنتاج الغذاء. يجب دعم الفلاحين وتعزيز البنية التحتية الزراعية وتقديم التكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتحسين إنتاجية الأراضي وتنويع المحاصيل. ويقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.**
- **آفاق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

تهدف الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وهو القدرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الحالية دون المساس بقدرتها على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية هذا ما سنتحدث عنه في واقع الأمن الغذائي الجزائري.

المطلب الأول: وضعية الانتاج الغذائي في الجزائر

تكمن وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من عدة عناصر رئيسية:

1- مساحة الأراضي الزراعية:

قدرت مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر إلى غاية نهاية 2016 بـ:41.4 مليون هكتار، وبحصة من إجمالي مساحة الجزائر نسبتها17.4%، وهي بذلك أقل بكثير من المعدل العالمي والعربي لحصة الأراضي الفلاحية من مساحة البلد المقدرة على التوالي بـ37.4% و36.6%، حيث تتوزع الأرض الفلاحية بين المستغلة في النشاط الزراعي بمساحة قدرها8.4 مليون هكتار ما يمثل نسبة 20.4%، وأراضي المروج والمراعي الدائمة بمساحة 31.9 مليون هكتار التي تعادل79.6%من إجمالي الأرض الفلاحية،[1] أما في نهاية سنة 2017 قدرت مساحة الأراضي الفلاحية بـ 43.7 مليون هكتار.

حيث كان لنزوح الريفي تميز كبير وضغوط النمو الديمغرافي (في حدود 3%سنويا) والتوسع العمراني، إضافة إلى متطلبات التنمية في المجال الصناعي وانجاز هياكل البنية التحتية على حساب العقار الفلاحي، التي رأت فيه السلطات العمومية بأن اللجوء إلى الأراضي الفلاحية ذات المردودية المتوسطة والضعيفة الحل الأنسب لمواجهة مثل تلك التحديات.

كما يمكن القول أن مساحة الأرض المجهزة بأنظمة الري قد سجلت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا على طول الفترة 1962 -2016. فبعد أن كانت مقدرة غداة الاستقلال ب 229 ألف هكتار، بلغت في نهاية الفترة المذكورة 1.36 مليون هكتار، أي زيادة نسبة جد معتبرة قدرها 494%، ويفسر ذلك بالجهود الضخمة للدولة الجزائرية في مجال بناء السدود التي زادت ديناميكيتها بشكل خاص بعد سنة 1980 بسبب فترة الجفاف التي عرفتها البلاد قبلها، حيث تضاعف عددها من 16 سدا كبيرا مستغلا سنة 1962، إلى 81

[1] غفصي توفيق، واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة 2002-2016، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد30(2020)، ص20.

سد حاليا حسب الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، إضافة إلى السدود الصغيرة والحواجز المائية والآبار وشبكة الري والتحويلات ومحطات التحلية...الخ.[1]

الجدول رقم(2-1): مساحة الأراضي المستعملة للزراعة.

	2015	2016	2017
المساحة الزراعية الصالحة	8487854	8449425	8536468
أراضي رعوية ومروج	32968513	32910650	32798673
أراضي غير منتجة التابعة للمزارع	1938887	2036089	2436614
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة	43395254	43396164	43771755

المصدر: من إعداد الطلبة

2- تحليل تطور إنتاج وإنتاجية الحبوب:

يحتل الغذاء موقعًا مهمًا نسبيًا في الزراعة وإنتاج الخضروات، حيث يمثل حوالي 15 ٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ويحتل المرتبة الثانية بعد منتجات اللحوم.

بالرجوع إلى البيانات الواردة في الجدول، يلاحظ أن إنتاج الحبوب بلغ 3435.95 ألف طن، بانخفاض قدره 25٪ أو 1185 ألف قنطار، وتضاعف إنتاج الحبوب خلال عام 2010 - 2019 بزيادة قدرها 34،000 طن في العام 2019، أي 1422 ألف طن، لا يمكن لتطوير هذا الإنتاج أن يلبي الاحتياجات الداخلية لهذه المادة، لأن أكثر من 75٪ من الحبوب يتم استيرادها لسد العجز المسجل خلال هذه الفترة، ومقابل كل 1 كلغ من الحبوب المستهلكة، 750 كلغ منه مستورد وهو ما نحققه من خلال معدل الاكتفاء الذاتي للمساعدة في تحديد مقدرة الفرد على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء حيث لا يتجاوز الاكتفاء الذاتي 35٪ في معظم الممرات وذلك بسبب قلة الإنتاجية كما لا أكثر من 20 قنطارًا للهكتار، بعيدًا عن الوصول إلى الأهداف التي حددتها الدولة من خلال برنامج تكثيف الغذاء في إطار البرنامج الوطني للتنمية الزراعية.[2]

[1] غفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

[2] حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023

الشكل رقم (2-1) يوضح إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019

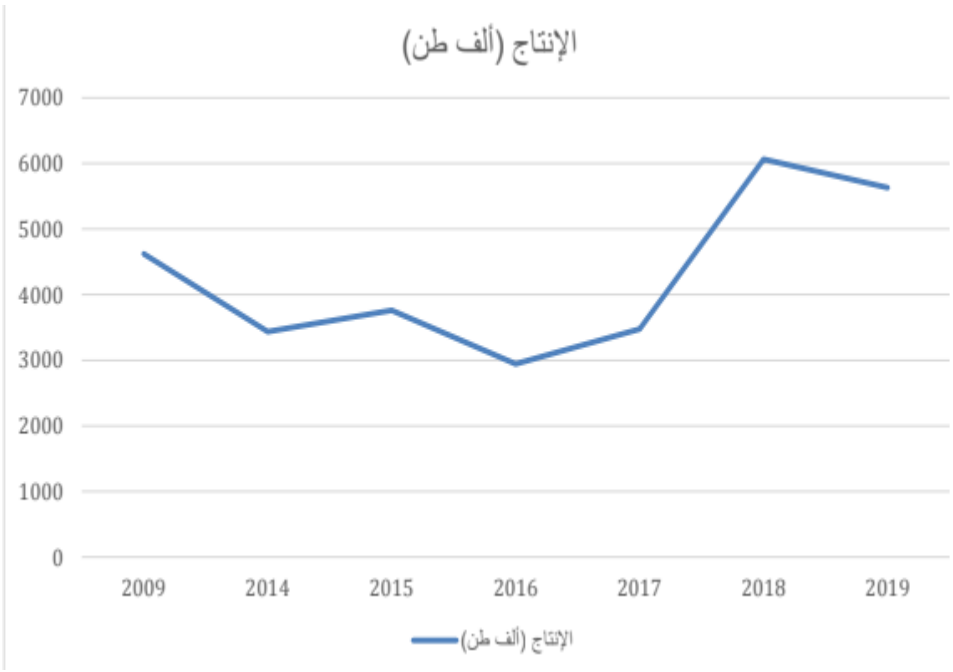

المصدر: من اعداد الطلبة

من المهم أن نلاحظ هنا أن مفهوم السلع الغذائية المتاحة للاستهلاك هو كمية السلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك للتصنيع والبذور والاستهلاك الحيواني وجميع الاستخدامات الأخرى. هو التغير في السلع الغذائية المقدرة بإضافة الإنتاج إلى صافي التجارة الخارجية ناقص التغيرات في المخزونات لاستخدامات أخرى، حيث من المهم التمييز بين ما هو متاح وما يحتاجه الأفراد، ولإظهار هذا يجب تحديد الاستهلاك. نصيب الفرد والمعدلات الموصى بها مع السلطات المختصة لفهم مدى الهدر أو النقص.

يوضح الجدول الموالي تطور كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك من الحبوب حيث ارتفعت من 12185،3 ألف طن خلال متوسط الفترة 2009 - 2013 إلى 22849 ألف طن أي بنسبة 87%، لكن هذه الزيادة الكبيرة ناتج عن الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي بلغت سنة 2019 ما يقدر ب 17215،7 1000 طن بزيادة قدرها 21.6% التطور في إنتاج الحبوب والمتاح للفترة 2014 - 2019.

جدول رقم (2-2) تطور مؤشرات الحبوب للفترة 2010 - 2019.

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج (ألف طن)	3435 ,23	3760,95	2942 ,3	3778,07	606594	5633,45
الغذاء المتاح (ألف طن)	15866	17582 ,35	16885,5	16390	22800	22849
الانتاجية (قنطار هكتار)	13,7	14	10,2	9,9	19,52	17,6

المصدر: حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023

3: تحليل تطور وإنتاج وإنتاجية الخضر:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر مهمًا ويسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني.

تُعدّ زراعة الخضروات جزءًا أساسيًا من النشاط الزراعي في البلاد، وتُزرع مجموعة واسعة من الخضروات مثل البطاطس، والطماطم، والبصل، والجزر، والفلفل الحار، والخيار، وغيرها. تختلف مستويات الإنتاج والتوزيع بناءً على العوامل الموسمية والجغرافية والمناخية، والاهتمام بالزراعة في الجزائر يزداد مع مرور الوقت.

تعتبر الخضروات ذات أهمية نسبية في الإنتاج الزراعي والبستاني، حيث تمثل حوالي 15٪ من الإنتاج الزراعي و 28٪ من إنتاج الخضروات، وتحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الخضروات بعد الحبوب والفاكهة.

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول أدناه يشار إلى أن متوسط زراعة الخضر للأعوام 2010-2019 بلغ9558.9 ألف طن تتقلب من سنة إلى أخرى. و زيادة قدرت ب 13479 الف طن بين 2014 و2016وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى عدة أسباب، منها التطور المستمر للزراعة في البيوت المحمية منذ التسعينيات، فضلاً عن الأسعار التنافسية للخضروات التي تعتبر حافزًا للمزارعين مقارنة بالحبوب والبقوليات التي يتم تسويقها في الأسواق الإجبارية، سجلت الحبوب والسيقان الوطنية تقلبات في 2019/2018/2017 تعزى إلى زيادة الأسمدة ونقص المياه.

جدول رقم (2-3) تطور مؤشرات الخضر للفترة 2014 - 2019

	السنوات					
المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الغذاء المتاح (ألف طن)	9603.61	12637.2	12835	13545.3	8910.8	9457.9
نصيب الفرد (كلغ/ سنة)	558	632	612	630	581	552

المصدر: حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023

4: تحليل تطور وإنتاج وإنتاجية الفواكه:

تميز الجزائر بتنوع طبيعي ومناخ متنوع، مما يساعد في زراعة مجموعة واسعة من الفواكه. تعتبر الحمضيات مثل البرتقال والليمون وغيرها من المحاصيل الرئيسية في الجزائر. كما تعد ولاية تيبازة في الساحل الغربي للبلاد من أهم مناطق إنتاج الفواكه في الجزائر، حيث تشتهر بزراعة الفواكه الاستوائية مثل المانجو والأناناس لذلك يجب ملاحظة أن إنتاج الفواكه يتأثر بعوامل متعددة مثل الظروف المناخية، والتغيرات الموسمية، وتوفر الموارد المائية والتقنيات الزراعية المستخدمة. قد تكون هناك تقلبات في إنتاج الفواكه من عام إلى آخر.

تعتبر الثمار ذات أهمية نسبية في المحاصيل الزراعية، حيث تمثل حوالي 45٪ من الناتج الزراعي، وتحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج الزراعي، وفي قسمها توجد على سبيل المثال. التفاح والبرتقال والتين واستهلاكه مرتبط بمستويات الدخل بسبب ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، ارتفع مستوى معيشة السكان. بالنظر إلى الجدول أدناه، تجدر الإشارة إلى أن متوسط إنتاج الفاكهة بلغ 5006,1الف طن.

تراوح إنتاج 4804.20 ألف طن إلى 5006.1الف طن في الفترة 2016-2019، و تعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة خلال نفس الفترة، والتي يقابلها زيادة في الإنتاجية لكل هكتار كانت 108 قنطار لكل هكتار. هكتار في عام 2019، بزيادة قدرها 50٪. تعافت صادرات الخدمات خلال هذه الفترة، بزيادة ثمانية أضعاف.

جدول رقم (2-4) يوضح تطورات مؤشرات الفواكه 2014 - 2019

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج(ألف طن)	4498,83	4962,45	4804,20	5284,20	14634	5006,1
الغذاء المتاح (ألف طن)	4985	5395	5355	5355	14624	4968
نصيب الفرد(كلغ/السنة)	12,87	11,55	14,8	14,8	12,26	10,7

المصدر: حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023

5- تحليل تطور وإنتاج وإنتاجية اللحوم:

شهدت الجزائر تطورًا في قطاع الثروة الحيوانية والزيادة في إنتاج اللحوم. يتم إنتاج اللحوم في الجزائر من مصادر مختلفة مثل الأبقار والأغنام والدواجن. وتعتبر الأبقار والأغنام المصدر الرئيسي للحوم في الجزائر. يتم تربية الأبقار في مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك الأماكن الريفية والمناطق الصحراوية. تلعب الأغنام أيضًا دورًا مهمًا في إنتاج اللحوم، خاصة في المناطق الجبلية والصحراوية.

أما بالنسبة للدواجن، فقد شهدت مرافق الدواجن نموًا ملحوظًا في الجزائر، حيث تم إنشاء العديد من المزارع والوحدات الصناعية لإنتاج اللحوم والبيض. يتم تربية الدواجن بشكل رئيسي في المناطق الساحلية والمناطق الحضرية. وتوجد العديد من المبادرات لتعزيز إنتاج اللحوم في الجزائر من خلال تحسين التكنولوجيا والممارسات الزراعية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية وتحسين جودة العلف والرعاية الصحية للحيوانات. ويوضح الجدول أدناه أيضًا تطور كمية الطعام التي يمكن أن تستهلكها اللحوم، والتي زادت من 595.5 ألف طن في عام 2010 إلى 866.25 ألف طن. ويرجع بشكل أساسي إلى إنتاج اللحوم المحلية، والتي شهدت بدورها نموًا قويًا، حيث وصلت إلى 93.5٪ من الاكتفاء الذاتي في عام 2019.

هذه الزيادة في توافر استهلاك اللحوم لم تنعكس بشكل كبير في نصيب الفرد حيث ارتفعت من 15،6 كلغ الى20.12 كلغ في لسنة 2019 ، مما يشير إلى أن الواقع المعاش يعكس أيضًا ارتفاعًا حادًا في أسعار اللحوم البيضاء والحمراء.

الجدول رقم(2_5): تطور مؤشرات اللحوم الفترة 2014_2019

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج(ألف طن)	715,82	819,02	840,41	1073,70	1069	809,25
الغذاء المتاح (ألف طن)	797	686,61	907,2	1124,5	1125,9	866,25
نصيب الفرد(كلغ/السنة)	20,5	22,32	22,37	27,2	28,14	20,12

المصدر: حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023

6: تطور إنتاج الحليب:

يعتبر انتاج الألبان من القطاعات الهامة في الجزائر، حيث يتم إنتاج الحليب من مصادر مختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز. وتشمل المنتجات الألبانية الأخرى مثل الزبدة والجبن واللبن المختبر. وتعتبر الأبقار هي المصدر الرئيسي لإنتاج الحليب في الجزائر حيث يتم تربية الأبقار في مزارع الألبان المنتشرة في مختلف مناطق البلاد. وتتركز تربية الأغنام والماعز في المناطق الجبلية والصحراوية يتم استخدام حليب الأغنام والماعز بشكل رئيسي في إنتاج منتجات الألبان التقليدية.

من المهم أن نلاحظ أنه قد تم اتخاذ إجراءات لتعزيز إنتاج الحليب في الجزائر، بما في ذلك تحسين معايير الرعاية الصحية للماشية، وتعزيز التدريب والتثقيف في قطاع الألبان. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول أدناه، يظهر أن متوسط إنتاج الحليب كان3719 ألف طن في سنة 2016، وتذبذب الإنتاج بين 3719الف طن الى3189الف طن. على التوالي من 2016 إلى 2019، حيث لوحظ انخفاض طفيف من سنة إلى أخرى خاصة في جانب الأبقار. وعلى الرغم من أن الجزائر لم تحقق بعد الاكتفاء الذاتي من الألبان، يبدو أن السلطات مهتمة بهذا القطاع بسبب أهميته التغذوية والاقتصادية.

جدول رقم (2-6) تطور مؤشرات إنتاج الحليب للفترة 2014 _ 2019

المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج(ألف طن)	3648,55	3895	3719	3521,21	3281	3189
الغذاء المتاح (ألف طن)	4675,4	4737	4616,6	4203,8	4037,9	3825
نصيب الفرد(كلغ/السنة)	119,2	113,84	101,6	101	100	88,8

المصدر: **حمزة بن حافظ، الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تخصص استشراف وتمويل دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2022-2023**

المطلب الثاني: قياس الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

قياس الأمن الغذائي في الجزائر يتم من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تقيس القدرة على توفير الغذاء الصحي والمغذي للسكان. إليكم بعض المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس الأمن الغذائي في الجزائر.

انطلاقا من الدراسات التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة العالمية بشكل دوري حول وضعية الأمن الغذائي في كل بلد، استطعنا أن نستخلص واقع الأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من المؤشرات الأربعة له:[1]

1- مؤشر توفر الإمدادات الغذائية في الجزائر

يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها، وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء.

- ✓ **متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية(%):**

يعبر هذا المؤشر على نسبة الأغذية التي بإمكان الدول توفيرها عن طريق الإنتاج والاستيراد ويعبر عنه بنسبة مئوية من الحاجات الغذائية خلال سنة.

- ✓ **متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (بالدولار الدولي):**

متوسط قيمة الإنتاج الغذائي السنوي للفرد معبر عنها بالدولار الدولي (سنة الأساس2004-2006) يوفر لنا مقياس للحجم الاقتصادي النسبي لقطاع الإنتاج الغذائي.

[1] بوبكير أمال، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام-الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، مرجع سبق ذكره، ص 427-433.

متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع دول مجاورة مثل المغرب ومصر، لكن مقارنة مع دول أخرى مثل فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا، وفي البرازيل يتجاوز 400 دولار.

(الطريقة المعتمدة لحساب معدل النمو هي القانون التالي: $[100*(1-(F/S)^{1/n})]$، حيث F تمثل القيمة النهائي، S يمثل القيمة الابتدائية، و n يمثل عدد السنوات).

الشكل رقم (2-2): متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد (ب$الدولي)

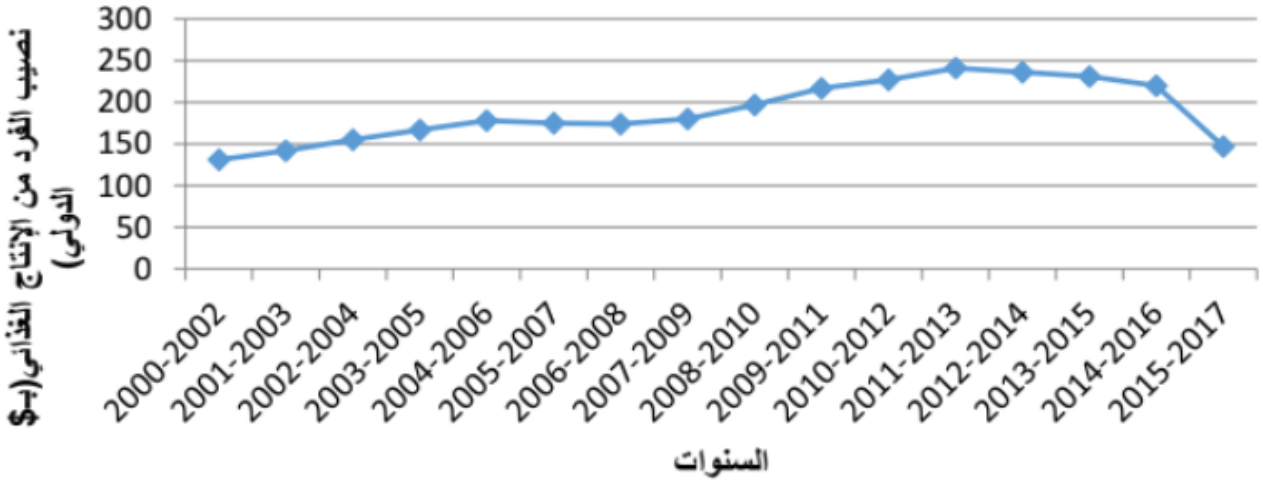

المصدر: بوبكير أمال، **دراسة مقاربة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسادة الغذائية-الجزائر نموذجا-**، مخبر الإصلاح الاقتصادي التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي،المدرة العليا للتجارة،القليعة (الجزائر)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلة05/العدد01(2022)

- ✓ **متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية:**

لم يتغير كثيرا متوسط نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمرة من الحبوب والخضر والفواكه اذ أنه بقي ثابت (58%) في الفترة بين 2000-2019.

كما عرف متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة الانتقال من 67 غرام /الفرد / اليوم إلى 92 غرام / الفرد / اليوم، أما متوسط الإمدادات الغذائية المستمد من البروتين الحيواني التي يعبر عنها بـ كغ /الفرد/اليوم عرفت ارتفاعا خلال الفترة من 2000-2019 بالانتقال امن 18 إلى حوالي 25 غرام/الفرد/اليوم مايمثله نمو سنوي مقدر بـ 1.86% .[1]

[1] غويسي مبروك، بن موسر كمال، مرجع سبق ذكره، ص 442.

2- مؤشر الوصول إلى الغذاء:

المقصود بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، ثلاث عناصر تتحكم في الوصول المادي للغذاء هي:كثافة شبكة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق. وحسب الإحصائيات المتوفرة لدى منظمة ال**FAO** فإننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0.2كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100كلم مربع من الطرق لكل 100كلم مربع سنة 2010. [1]

نلاحظ أن نتيجة مؤشر كثافة خطوط السكك الحديدية لم يتم استحداثها منذ 10سنوات رغم أن السلطات قامت خلال تلك الفترة بفتح العديد من خطوط السكك الحديدية في عدة مناطق من البلاد، هذه الخطوط دخلت فعليا حيز الخدمة منذ سنوات، حيث تجاوزت قيمة هذا المؤشر 0.27 كلم لكل 100 كلم مربع التي تظل مع هذا نتيجة ضعيفة. أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق فتتجاوز 75%، وهي نسبة جيدة ومقاربة لنسب الدول المجاورة.

وهناك ست عوامل للوصول الاقتصادي إلى الغذاء نذكر منها:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ما يعادل القوة الشرائية):** هذا المؤشر انتقل من 10610 دولار سنة 2000 إلى 11349.7 دولار سنة 2019، بمعدل نمو يقارب 0.68%. هذا المعدل أعلى من مثيله في دول شمال إفريقيا خلال نفس الفترة (9315.6 دولار في المتوسط).

يمكن ملاحظة الكثير عن هذه القيم باعتبار أن قيمة الحد الأدنى للأجور تبلغ 18000 دج ما يقابل246.79 دولار (ثابت 2011$الدولي).

إن أكثر من 20% من الفئة الأكثر فقرا من الجزائريين يحصلون على أجور أقل من هذه القيمة. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ متوسط الأجور سنة2018 حوالي 40000 دج ما يقابل 562 دولار (ثابت 2011$ الدولي) خارج قطاع الفلاحة والإدارة، وهذين القطاعين يحصل العامل فيهما على أقل الأجور.

- **عامل أسعار المواد الغذائية المحلية:** انتقل خلال الفترة 1999-2015 من 4.83 الى5.11، هذا المستوى متقارب مع مؤشرات الأشعار في دول الجوار وأحيانا أقل منهم، لكنه مقارنة بمؤشر الأسعار في العالم ككل يفوقه بالضعف.

[1] المنظمة العالمية للزراعة والأغذية fAO .

– **نسبة انتشار نقص التغذية:** يظهر أن هناك تحسن من حيث انخفاض نسبة الأفراد الذين يعانون منها، حيث انتقل من 10.7% سنة2000 إلى2.8% سنة 2019.

كما انخفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بالقيمة المطلقة من 2مليون شخص الى 1.2مليون شخص.

حسب إحصائيات المنظمة يبلغ عدد الذين يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة 2017-2019 أكثر من 8ملايين شخص، ونحن نعلم أن أولى مظاهر انعدام الأمن الغذائي على الجسم هو المعاناة من نقص التغذية، والفارق كبير جدا بين 1.2 مليون شخص و8 مليون شخص، لذلك يمكن القول أن الانحرافات التي تقع فيها المنظمة عند تقييم الوضعية الغذائية قد تكون كبيرة جدا بسبب غياب عمليات إحصاء محلية دورية لجميع مناطق البلاد.[1]

3- **مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية :**

مؤشرا استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات.

تظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة (بين 7.7%و13.4% خلال الفترة 1998-2014)، السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ورغم عودة الأمن وانخفاض حدة الإرهاب في البلاد خلال الألفية الجديدة، إلا أن قيمة مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف خلال الفترة 1998-2018 الذي قدر في المتوسط ب1.34 يعد سيئا نوعا ما (2.5 يعبر عن حالة استقرار قوي و2.5 يعبر عن حالة استقرار ضعيف)، مما قد يؤثر سلبا على استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها إلى المناطق الريفية الجبلية والنائية حيث تعيش الأسر الفقيرة وتمارس الفلاحة في نطاق محدود[2].

فيما يخص مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع خلال الفترة 1998-2007 (انتقلت من 15%ال8%)، ثم عادت هذه القيمة إلى الارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2017(24%بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج،

[1] المنظمة العالمية للزراعة والأغذية fAO .

[2] المنظمة العالمية للزراعة والأغذية fAO .

وارتفاع درجة ارتباط الجزائر بتغيرات السوق الدولية وتأثرها بالصدمات التي تحدث بالخارج. من جهة أخرى نجد أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب كبيرة جدا تتجاوز في المتوسط 73.83% خلال الفترة 1998-2017. أما النسبة المئوية للأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري فهي في ارتفاع مستمر (من 7.4%في سنة 1998 إلى 18.3% لسنة2017) خاصة مع تأثر البلاد بفترات جفاف دورية. ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أن الإحصائيات التي تحصلنا عليها من وزارة الفلاحة تشير إلى أن هذه الأخيرة لا تتجاوز سنة 2018 نسبة11%.

4- مؤشر استخدام الأغذية:

تجاوزت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية ال93% خلال الفترة 1998-2017، فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17.7% سنة 2017، هذان العنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، الاهتمام بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض[1].

الإحصائيات بخصوص مؤشرات قياسات الجسم البشري غائبة في أغلبية السنوات لكن ما هو متوفر يظهر تحسن كبير في نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال أو من النقص في الوزن، انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل والأطفال دون الخامسة تمثل نسبة كبيرة ولم تعرف انخفاض كبير باستقرارها في نسبة تفوق ال35% سنة 2016.في حين نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الأشخاص (أكبر من 18 سنة) المصابين بالبدانة تصل إلى 27.4% سنة 2016 وهذا راجع إلى تغيير العادات الغذائية للأسر التي تخلت تدريجيا عن استهلاك الخضر والفواكه، وتم تعويضها بأكلات دخيلة على المجتمع الجزائري تتميز بعناصر غذائية أقل جودة وأقل منفعة مثل السندويش، البيتزا، المشروبات السكرية والمجمدة والدهون ذات الأصل الحيواني والنباتي، مما يفسر الارتفاع السريع في عدد المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري والقلب وضغط الدم، وظهور البدانة بين الأطفال.

إذن حسب منظمة الـ**FAO**، كادت الجزائر أن تنجح في تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الخاص بالجوع بتخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى ما دون 5% سنة 2015. وفعلا تمكنت الجزائر من تحقيق تقدم كبير في مجال توفير الغذاء لفئات واسعة من سكانها، لكننا نشير إلى أن إحصائيات الإنتاج الفعلي في الجزائر هي في الواقع غير موجودة أو ناقصة، كما أن عمليات التهريب عبر الحدود غير قابلة للسيطرة (رؤوس الماشية مثلا). لذلك يمكن أن تكون هوامش الخطأ كبيرة. وعلاوة على

[1] غفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ذلك، فان الكميات المستهلكة فعليا صعبة التقدير بسبب حجم النفايات و الخسائر التي تحدث أثناء التصنيع أو التخزين أو النقل أو إعداد الغذاء لذلك لا يمكن أبدا التأكد على دقة النتائج المقدمة من طرف منظمة الـ**FAO** وتعميمها ثم تبنيها للحكم على درجة تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي[1].

وحتى لو افترضنا أن إحصائيات منظمة الـ**FAO** صحيحة ومؤكدة فإننا لا نستطيع الجزم بأن الجزائر تعيش حالة أمن غذائي مستقر لأن طريقة تحقيق ذلك بالاعتماد على الاستيراد من الخارج تقلق الكثير من أصحاب الشأن، فالجزائر بهذا الشكل لن تكون في منأى عن التأثر بالصدمات التي تحدث عن المستوى الدولي بداية بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية التي تحدث بشكل دوري، ثم حالة الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا مما أدى إلى انخفاض كبير في مداخيل البلاد من العملة الصعبة، تبعه دخول العالم ككل في حالة انكماش سنة2020 بسبب وضع الإغلاق التام الذي تعيشه معظم الدول الناتج عن تفشي وباء كوفيد 19 مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل وبالتالي انخفاض الطلب على الغذاء وتفاقم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وفي هذه الحالة أصبحت شريحة واسعة من المجتمع تعاني من مشكل الوصول إلى الغذاء رغم توفره في السوق. كذلك فانه إذا استمر الوضع الصحي على هذا النحو فقد تصبح البلاد تعاني كذلك من مشكل في توفير الإمدادات الغذائية.

المبحث الثاني: آفاق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر

تواجه الجزائر وضعا تحت مراقبة من حيث الأمن الغذائي، ويعد هذا الموضوع من المسائل الهامة التي تشغل اهتمام الحكومة والسكان، هناك عدة عوامل تؤثر على الوضع الحالي للأمن الغذائي.
من خلاله تطرقنا إلى مطلبين رئيسية: المطلب الأول تحدثنا فيه عن معوقات الأمن الغذائي في الجزائر، والمطلب الثاني: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات الأمن الغذائي

[1] المنظمة العالمية للزراعة والأغذية fAO .

هناك عدة عوامل ومعوقات تؤثر على الأمن الغذائي. ومن بين هذه المعوقات:

- ✓ انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وتراجع مساحتها بسبب التوسع العمراني، ووفقا للتقديرات بحلول عام 2050 سيؤدي تأكل التربة إلى خسارة 10% من إنتاج المحاصيل الزراعية وإزالة 75 مليون طن من التربة كما تؤثر الملوحة على 160مليون هكتار من الأراضي الزراعية مما يتسبب في خسارة 1.5 مليون هكتار سنويا، انخفاض خصوبة التربة وبالتالي انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية.
- ✓ التغيرات المناخية حيث باتت نسبة الأراضي القاحلة تمثل حوالي 40% من مساحة اليابسة، وهذه النسبة مرشحة للزيادة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب العوامل المناخية كهطول المطار.
- ✓ الحاجة المتزايدة للماء عالميا وافتقار الدول الى مصادر المياه، أو سوء استغلالها والميل نحو الزراعة المروية بدل الزراعة المطرية.
- ✓ الأمراض الزراعية حيث يهدد الصدأ الأسود زراعة القمح الذي يعتبر مصدر الغذاء والمعيشة لأكثر من مليار شخص بالدول النامية وهو مرض سريع الانتشار قادر على تدمير مساحات شاسعة وإحداث خسائر كبيرة تصل إلى فقدان 100% من المحاصيل الزراعية في غضون أسابيع قليلة.
- ✓ النمو الديمغرافي حيث يعد تزايد نسبة السكان العامل الأساسي في عدم تحقيق الأمن الغذائي، إذ يشهد نمو السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وهذا يؤدي إلى كثرة الطلب على الغذاء، كما يتحكم في كيفية توزيع السكان و بالتالي كثرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن مما يؤثر سلبا على اليد العاملة في الزراعة وتراجع المنتوج الفلاحي.
- ✓ افتقار الدولة للانسجام بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي حيث يتم التركيز على تطوير القطاع الصناعي وزيادة إنتاجيته على حساب القطاع الزراعي الذي يتم إهماله.
- ✓ دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعة وتدمير البيئة والذي له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء.
- ✓ النزاعات المسلحة: يعاني الكثير من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع من لجوع اذ تؤدي الصراعات إلى إغلاق الأسواق وقطع الإمدادات من مواد غذائية ودورية وسلع أساسية.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي يمكن إتباع عدة استراتيجيات فعالة وفيما يلي بعض الاستراتيجيات:[1]

- تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي: إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأس مالية ومعرفية كثيفة، غير أن الملاحظ هو أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- عجز البنوك في لعب دورها في هذا المجال، لذا لا بد من سياسة لتشجيع الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد. وهذا في إطار خطة شاملة لسياسة القروض.
- تنمية الإنتاج الغذائي: عن طريق الاعتماد الإصلاح الزراعي.

لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، تعتمد الحكومة على سياسات واستراتيجيات متعددة. فيما يلي بعض السياسات والاستراتيجيات المهمة:

- التنمية الزراعية المستدامة: تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام وتحسين الإدارة الزراعية، بما في ذلك تعزيز التقنيات الزراعية المبتكرة والاستدامة البيئية.
- تحسين البنية التحتية الريفية: تطوير البنية التحتية الريفية وتوفير الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة.
- تنويع المصادر الغذائية: تشجيع تنويع الإنتاج الزراعي وتعزيز زراعة المحاصيل المختلفة وتربية الماشية والأسماك لتحقيق استقلالية أكبر في التغذية.
- تطوير سلاسل القيمة الغذائية: تعزيز التعاون بين المنتجين والتجار والمستهلكين لتحسين سلاسل القيمة الغذائية وضمان توفر الغذاء بأسعار معقولة وجودة عالية.
- التغذية والصحة: تعزيز التوعية بأهمية التغذية الصحية وتوفير الخدمات الصحية الملائمة لتحسين حالة التغذية والصحة للسكان.
- الاستثمار في البحث والابتكار: دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في مجالات الزراعة والتغذية لتحسين الإنتاج وتطوير حلول فعالة لمواجهة التحديات الغذائية.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعرفي في مجالات الزراعة والتغذية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية لتعزيز الأمن الغذائي.

[1] قويسي مبروك، بن موسى كمال، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد:07، العدد: 02، سبتمبر2022، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي–الجزائر–، ص433.

- التحفيز المالي والتشريعات: تقديم تشريعات وسياسات تحفيزية تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزز الإنتاج الغذائي، بما في ذلك منح الدعم المالي والحوافز للمزارعين والمنتجين الغذائيين.
- التكنولوجيا والابتكار: تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكارات في الإنتاج الزراعي وتوفير الحلول التكنولوجية المبتكرة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة في استخدام الموارد.
- التدريب والتثقيف: توفير التدريب والتثقيف المستمر للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي حول أفضل الممارسات الزراعية وإدارة المخاطر وتحسين الإنتاج والجودة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية: تعزيز المحافظة على الموارد الطبيعية المائية والتربة والتنوع البيولوجي من خلال ممارسات زراعية مستدامة وتنظيم استخدام الموارد.
- التوعية والتثقيف الغذائي: تعزيز الوعي والتثقيف الغذائي للمجتمع بشأن أهمية تناول الغذاء الصحي والتوجه نحو نمط حياة غذائي صحي.

هذه بعض السياسات والاستراتيجيات التي تسعى الجزائر لتنفيذها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. يجب أن يتم تنفيذها بشكل شامل ومتكامل وبتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق نتائج إيجابية وتأمين إمدادات الغذاء الكافية والمستدامة.

خلاصـــة الفصل:

وفقا لمؤشرات الأمن الغذائي المستدام حققت الجزائر معدلات مقبولة في المؤشرات الأربع مؤشر توفر الإمدادات الغذائية ومؤشر الوصول إلى الغذاء ومؤشر استقرار الإمدادات الغذائية ومؤشر استخدام الأغذية. وهناك عدة عوامل ومعوقات تؤثر على الأمن الغذائي في الجزائر. مثل تراجع مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني، والتغيرات المناخية والحاجة المتزايدة للماء والنمو الديمغرافي،...إلخ. وقد برمجت

الدولة برامج استثمارية رصدت لها موارد مالية ضخمة تعبئة وحشد الموارد المائية الطبيعية وغير الطبيعية، بغرض تلبية الحاجات الغذائية الراهنة ومواجهة المتطلبات المستقبلية.

خاتمة

اعتبر الأمن الغذائي المستدام في الجزائر موضوعا هاما في نقاشه وتحليله حيث واجهت الجزائر تحديات عديدة في هذا المجال كتغيرات المناخ وتقلبات الأسعار وتدهور التربة ونقص الموارد المائية الأمر الذي يؤثر على القدرة على الإنتاج الزراعي لكن حاولت الحكومة الجزائرية الخروج بحلول لتحقيق أمنها الغذائي ففي السنوات الأخيرة ركزت على تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع مصادر الغذاء بهدف تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية في المقابل تم اتخاذ عدة إجراءات لزيادة الإنتاج الزراعي مثل تطوير البنية التحتية الزراعية المستدامة وتوفير الدعم والتمويل للمزارعين لذلك يعتبر تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع الاقتصاد الريفي وتحسين التكنولوجيا الزراعية أمورا حاسمة في تحقيق الأمن الغذائي.

تسعى الجزائر إلى زيادة إنتاجها المحلي للمحاصيل الأساسية مثل الحبوب وكذلك اللحوم والألبان بالإضافة إلى هدفها إلى تعزيز قدرتها على تخزين وتوزيع الغذاء

وكانت نتائج اختبارنا لفرضيات البحث كالتالي:

اختبار الفرضية الأولى: التي تمحورت حول أن الإنتاج الغذائي في الجزائر يمكن أن يحقق لها الأمن الغذائي حيث رغم صعوبات التي واجهت الإنتاج الغذائي العالمي فالجزائر استطاعت توفير وإتاحة الغذاء للفرد بالكمية اللازمة. حيث تم اثبات صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: تنصف هذه الفرضية على أن الجزائر: تحتل الجزائر مراتب متقدمة وفقا لمؤشرات الأمن الغذائي المستدام (توفر الإمدادات الغذائية، الحصول على الغذاء، استقرار الإمدادات الغذائية، استخدام الغذاء). هذه الفرضية صحيحة

اختبار الفرضية الرابعة:صحيحة وهو أن الجزائر اتخذت عدة إجراءات وتدابير واستراتيجيات لتحقيق أمنها الغذائي كتعزيز التنوع الزراعي، تنمية البنية التحتية الزراعية،تحسين التكنولوجيا في المجال الزراعي ، تعزيز الوصول إلى الغذاء.

نتائج وتوصيات البحث:

من خلال هذه البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتي ندرجها في مجموعة النقاط التالية :

- ✓ انه يمكن أن يؤثر نمو السكان على الطلب على الغذاء وقدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان بشكل كاف.
- ✓ أن مؤشرات الإنتاج الغذائي تشمل الإنتاج الزراعي الإجمالي والإنتاج الحيواني والصيد البحري والتي يتم قياسها بواسطة وزارات الزراعة والتقارير الحكومية ذات الصلة.
- ✓ تبين من خلال هذه البحث أن الاستدامة الزراعية تكون بتقييم قدرة الدولة على الحفاظ على إنتاج الغذاء على المدى الطويل من خلال ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

- ✓ أن الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على تأمين الغذاء للأفراد وتوفيره بالكميات اللازمة في أي وقت تضمن له معيشة صحية.
- ✓ التنمية المستدامة تهدف الى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها
- ✓ يتحقق الأمن الغذائي المستدام بتوفير الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافة لكافة أفراد المجتمع.
- ✓ يتم قياس الآمن الغذائي وفقا لمؤشرات وقياس التقييم واتخاذ القرار اللازم التي تساعده على توجيه سياساته.

توصيات البحث:

تهدف دراسة الأمن الغذائي إلى تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي وتحقيق استدامة الإنتاج الغذائي وتوفير الغذاء الكافي والمغذي للسكان على المدى الطويل. وفيما يلي بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر:

- ➢ تطوير البنية التحتية الزراعية: يجب تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، مثل الري الحديث والمروج والطرق الريفية، لتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتوفير الوصول السهل إلى الأسواق.

- ➢ تشجيع التنوع الزراعي: ينبغي تشجيع التنوع الزراعي من خلال تعزيز زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل وتربية مجموعة متنوعة من المواشي. يساهم التنوع الزراعي في تعزيز مرونة النظام الغذائي وتقليل مخاطر التأثيرات البيئية السلبية.

- ➢ تعزيز التقنيات الزراعية المستدامة: يجب دعم استخدام التقنيات الزراعية المستدامة مثل الزراعة العضوية والزراعة بدون تربة والري المحسّن. تلك التقنيات تساهم في تحسين إنتاجية الأراضي وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

- ➢ تنشيط البحث والتطوير: ينبغي دعم الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي في مجال الزراعة والتحسين الوراثي وإدارة الموارد الطبيعية. يساهم التقدم العلمي في تحقيق تقدم مستدام في الإنتاج الغذائي وتعزيز الفعالية في استخدام الموارد.

- ➢ تعزيز السياسات الزراعية والتجارية.

- تحسين البنية التحتية الريفية: يجب تطوير البنية التحتية الريفية بما في ذلك الطرق وشبكات المياه الريفية وتوفير الوصول إلى الكهرباء والاتصالات. ستساعد هذه الخطوة في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الإنتاجية الزراعية.

- تنويع المحاصيل والتركيز على الأصناف المحلية: يجب تشجيع تنويع المحاصيل الزراعية لتعزيز الاستدامة وتقليل التوجه نحو الاعتماد على المحاصيل القليلة. يجب أيضًا تعزيز الأصناف المحلية التي تكيفت مع ظروف المناخ والتربة المحلية.

- تعزيز التخزين والتوزيع: يجب تحسين البنية التحتية للتخزين والتوزيع للحفاظ على الغذاء وتوزيعه بشكل فعال. يمكن تعزيز نظم التبريد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر

2- بلقلة ابراهيم، واقع الأمن الغذائي العربي خلال فترة (2000_2014) ومتطلبات تحقيقه مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف - الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس عشر.

3- بن زايد ريم: واقع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة الديموغرافيا، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4- بن عيسى كمال : كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1995- 2015) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلة 14، العدد 190، 2018.

5- بوبكير أمال : دراسة مقاربة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية - الجزائر نموذج- مخبر الإصلاح الاقتصادي التنمية والاندماج فالاقتصاد العالمي، المديرية العليا للتجارة، القليعة (الجزائر) مجلة أفاق البحوث والدراسات، المجلة 05، العدد 01.

6- بوزيان الرحماني هاجر : بكري فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة.

7- رزيقية غراب : إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.

8- سالت محمد مصطفى : التنمية الزارعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية

والحياة، قسم العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية سنة 2016-2017.

9- سلاطنية بلقاسم عرعور مليكة : معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الأدب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر- العدد 5.

10- سفيان حنان : تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر (1999- 2015)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 36 .

11 ودان بوعبد الله: الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر، جامعة الحميد بن باديس مجلة دفاتر، المجلة 10، العدد 02، (2021)

12- عبد الله حسون محمد وآخرون : التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية العدد 67، مجلة ديالى، 2015.

13- عبد الرحمان بن عبد العزيز الجريوي، أثر الوقف في التنمية المستدامة، جامعة سلمان بن عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية.

14-عباس علي كريدي، تحليل محتوى كتاب الجغرافية الصف الخامس الأدبي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، الرصافة 21، مجلة دراسات تربوية، العدد 51 (2022).

15- غفصي توفيق، واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه، دراسة في الفترة (2002-2016)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلة، 12 العدد 3، (2020).

16- فاطمة بكري، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000 - 2012)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد البيئة، السنة الجامعية (2012 - 2013).

17- قويسي مبروك بن موسى كمال، تحديات الامن الغذائي وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 2 سبتمبر 2022، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي- الجزائر-.
18- لطرش ذهبية، رزايقية غراب، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، جامعة سطيف، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 9 سبتمبر 2015.
19- هاجر خلافة، الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، جامعة الحاج لخضر-باتنة- دفاتر المتوسط.
20- يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، جامعة باتنة.